آراء ابن طاهر النحوية

من خلال مرويات العلماء عنه

"جمع ودراسة"

إعداد

دكتور/ عصام سيد أحمد عامرية

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

مجلة كلية دار العلوم العدد الثاني عشر ديسمبر ٢٠٠٤

آراء ابن طاهر النحوية

من خلال

مرويات العلماء عنه

جمع ودراسة

إعداد

د. عصام سيد أحمد عامرية

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

بسم الله الرحمن الرحيم ، له نعبد ، وبه نستعين ، فله الملك ، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ...

فإن رجلاً **كابن طاهر** [1] لقمين بأن ينهد الباحث لدراسة آرائه النحوية ؛ فهو من النحاة الذين لم يلقوا الاهتمام من قبل الدارسين للتراث العربى أو اللغة العربية .

ولعل ذلك – في تصوري – يرجع إلى أنه من النحاة الذين لم يؤثر عنهم أية مؤلفات مخطوطة أو مطبوعة تضم آراءه ، وتكشف عن شخصية النحوية .

ومع ذلك فنحن لم نعدم الوسائل التى من خلالها نتعرف على آراء هذا النحوى الذى يمثل – في عصره – مذهبًا جديرًا بالعناية والاهتمام ، وهو المذهب الأندلسي ؛ فقد اعتمدت – لمعرفة آرائه – على كتب النحويين الذين جاءوا بعده ، لجمع آرائه منها ، وهي – في تصوري – وإن كانت غير كافية للتعرف على كل آراء الرجل واجتهاداته النحوية إلا أنها تعطينا – إلى حد ما – فكرة عن هذه الآراء وتلك الاجتهادات .

ومهمتـــي في هذا البحث الذي عنونت له بـــ " آراء **ابن طاهر** النحوية من خـــلال مرويات العلماء عنه " وضع الرجل في دائرة الفكر النحوي دون حشر له فـــي مصاف النحاة من غير وجه حق ، ولكن بآرائه واجتهاداته التي تناقلها النحاة بعده.

ولا أريـــد ببحثي هذا إعطاء الرجل حقًا ليس له ، أو إضفاء صفات ليست فـــيه ، فهذا ليس من حقي ، أو من حق غيري ، لكني فقط أعرض لآراء الرجل النحوية لبحثها ودراستها ، وهي كفيلة بأن تعطي للرجل حقه .

وقـــد جمعـــت آراء **ابن طاهر** النحوية التى جاءت في شكل مرويات عنه لـــبعض النحاة الذين جاءوا بعده من ثنايا كتبهم ، ورتبتها على حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته على النحو التالي :

تعريف الإعراب

عـرف **ابـن طاهر** الإعراب بأنه " وضعك العلامة في آخر المعرب على وفق العامل دليلة على عمله "[٢] .

وعلـى هـذا الـتعريف ، فالإعراب عند **ابن طاهر** عامل معنوي ، وهو تغيـير فـي آخـر الكلمـة ، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها ، والحركات علامـات الإعـراب ، ودلائـل عليه ، يدل على هذا قوله : " ولم يكتفوا بالعامل عنها ؛ لأنها ترفع لبسة في بعض المواضع " [٣].

والقـول بأن الإعراب عامل معنوي والحركات دلائل عليه ، اختاره بعض المحققين ، كالأعلم الشنتمري [٤]، وهو ظاهر كلام سيبويه [٥] ، لكونه عبارة عن تغيير في أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا[٦].

ومـن النحوييـن مـن زعـم أن الإعـراب عامل لفظي ؛ لأنه نفسه هو الحـركات اللاحقـة فـي آخـر المعـربات من الأسماء والأفعال . والقول بأن الإعـراب عامل لفظي هو اختيار بعض النحويين ، كابن خروف ، والشلوبين ، وابـن الحاجب، واختاره كذلك ابن مالك ، وعرفه بأنه " ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف"[٧]

وقـد رجـح كثـير من النحويين الرأى القائل بأن الإعراب عامل لفظى ، حيـث وصـفه المـرادي بأنـه " الأقرب للصواب "[٨] ؛ وحجتهم أن القول بأن الإعـراب عامل معنوى يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابا ؛ "لأن العوامل لم تختلف بعد، وليس كذلك "[٩].

والصحيح عندي الرأي القائل بأن الإعراب عامل لفظي ، وليس كما زعم **ابـن الطاهر** وغيره ؛ لأنه نفسه هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعـال، كمـا أنـه لا يحوجنا إلى تأويل بخلاف القول بأنه عامل معنوى لأنه يحوجنا إلى التأويل وهو بعيد.

دلالة المضارع الزمانية

نص **ابن الطاهر** على أن الفعل المضارع يدل على الاستقبال ؛ لأن الاستقبال أسبق من الحال فيه. وقد احتج **ابن طاهر** لمذهبه بأن " أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ، ثم حالاً ، ثم ماضيًا ، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال " (١٠).

وقد رُدّ على **ابن طاهر** بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقيته المثال (١١).

والدلالة الزمانية للمضارع اختلف حولها النحويون على أقوال . الأول : أنه لا يكون إلا للحال ، وعلى هذا القول ابن الطراوة، واحتج لقوله بأن " المستقبل غير محقق الوجود ؛ فإذا قلت : زيد يقوم غدًا ، فمعناه ينوي أن يقوم غدًا"(١٢).

والثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل ، وعلى هذا القول : الزجاج ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة ؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا (١٣).

وقد أجيب عن هذا القول بأن مرادهم بالحال الماضى غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضى والمستقبل (١٤).

والثالث : وهو قول جمهور النحويين (١٥)، وظاهر مذهب سيبويه(١٦)، ورجحه ابن مالك(١٧) ، أنه صالح للحال والاستقبال حقيقة ، فيكون مشتركًا بينهما ؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف عى مسوغ ، وإن ركب ، بخلاف إطلاقه على الماضي ، فإنه مجاز ، لتوقفه على مسوغ (١٨).

والرابع : أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وعليه الفارسي(١٩)، وهو المختار عند السيوطي ، لحمله " على الحال عند التجرد من القرائن ، وهذا شأن الحقيقة ، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية ، والجمع ، والتأنيث "(٢٠).

والـذى يظهـر لي من هذه الأقوال أن المضارع صالح للحال والاستقبال، لكـنه يـدل على الحال دلالة أصلية ، ويدل على الاستقبال دلالة فرعية ، وليس كما زعم **ابن طاهر** من أن دلائله على الاستقبال أصلية ، وعلى الحال فرعية .

ويـدل علـى صـحة مـا رجحته أن المضارع لا يدل على الاستقبال إلا بقريـنة تخلصـه له ، وذلك إذا اقترن بحرفي التسويف : السين ، أو سوف ، أو بظـرف مستقبل يكون معمولاً له ، نحو : أكرمك إذا جئت ، أو إذا تضمن طلبًا، نحـو قولـه تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ ﴾ (٢١)، أو وعدًا ، نحو قوله تعـالى :﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢٢)، أو إذا جاء مصاحبًا لناصب، نحـو : أن ، ولن ، وإذن ... أو إذا جاء مصاحبًا لجازم ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ (٢٣).

أمـا إذا كان بمعنى الحال فغالبًا لا يحتاج إلى قرينة كي تخلّصه للحالية ؛ ففـي نحو قولنا : هذا زيد يكتب ، دل الفعل " يكتب " على الحال ، لوجود لفظه مقـارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها (٢٤) . قال ابن مالك : " لما كان للماضي فـي الوضـع صـيغة تخصه كفَعَل ، وللمستقبل صيغة تخصه كافْعل ، ولم يكن للحـال صـيغة تخـض ، بل اشترك مع المستقبل في المضارع ، جعلت دلالته علـى الحـال راجحـة عـند تجـريده من القرائن ، ليكون جابرًا لما فاته من الاختصـاص بصـيغة ، وإذا كـان التجرد من قرائن الحال ، وقرائن الاستقبال مـرجحًا للحـال ، فوجـدان قريـنة من قرائنه تؤكد الترجيح فيصير الحال بها متعيناً"(٢٥).

وقـال ابن يعيش الصنعانى بعد أن وضع أقسامًا للمضارع الذي يدل على المسـتقبل : " ولا قسـمة للحـال ؛ لأنـه دائم لا ينتقل عن كونه حالاً في لفظه ومعناه "(٢٦).

زيادة النون في المثنى والجمع

ذهب **ابن طاهر** إلى أن النون في المثنى والجمع زائدة ؛ لأنها عوض من الحركة والتنوين اللذين في المفرد الكائنين هما فيه (٢٧).

وما ذهب إليه **ابن طاهر** نُسب إلى ابن ولاّد ، والفارسي ، وابن جني(٢٨)، ورد بأن الحروف نائبة عن النون ، وعليه فإنه لا حاجة إلى التعويض بالنون، كما أنها تثبت فى الوقف ، والحركة والتنوين لا يثبتان فى الوقف (٢٩).

وقد اختلفت كلمة النحويين حول زيادة النون بعد الألف والياء في المثنى، وبعد الواو والياء في الجمع ، على مذاهب .

الأول : أنها زائدة فى الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كانت ينبغي أن تكون في التثنية والجمع ، وحكم التنوين أحرى من غير أن تكون عوضًا منهما. وعلى هذا المذهب سيبويه (٣٠).

والثاني : أنها زائدة ؛ لأنها فارقة بين رفع المثنى ، ونصب المفرد؛ لأنه إذا قيل : زيدًا ، يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك . وعليه الفراء (٣١).

والثالث : أنها زائدة ؛ لأنها عوض من تنوين المفرد . وعليه ابن كيسان، ووجهه بأن الحركة عُوّض منها الحرف ، ولم يُعوّض من التنوين شيء، فكانت النون عوضًا منه ، ولذلك حذفت فى الإضافة كما يحذف التنوين ، وأيده الرضي ، فقال : " إنها كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة وأنها غير مضافة " (٣٢) ، ورده السيوطي (٣٣).

والرابع : أنها زائدة ؛ لأنها عوض من حركة المفرد . ونسبه أبو حيان للزجّاج ، ورده ابن مالك ، بقوله : " وأما النون فليست عوضًا من حركة الواحد ؛ لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى

العـامل ، فـلا حاجة إلى التعويض ، وليست عوضًا من تنوينه ، لثبوتها فيما لا تنوين في واحده ، نحو : يا زيدان، ولا رجلين فيما ....[٣٤] .

والخـامس : أنهـا زائدة ؛ لأنها لرفع توهم إضافة أو إفراد. وعليه ابن مـالك، وقد أوضح زيادتها لهذا السبب ، بقوله :" ورفع توهم الإضافة بيّن، وهو أنـه لـم يكـن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمها في نحو : رأيـت بني كرماء ، وعجبت من ناصري باغين ، ورفع توهم الإفراد أيضًا بيّن فـي مواضـع مـنها : تثنـية اسم الإشارة ، وبعض المقصورات، نحو : هذان والخـوزلان ، في تثنية بعض العرب :الخوزلي . ومنها جمع المنقوص في حال الجـر ، نحو : مررت بالمهتدين ، وانتسب إلى أبين كرام ، فلولا النون في هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره "[٣٥].

والسـادس :أنهـا زائـدة ؛ لأنها عوض من تنوينين فصاعدًا ؛ لأن نون التثنـية عوض من تنوينين، ونون الجمع من تنوينات على الآحاد.وعليه ثعلب[٣٦]. وضعّفه ابن مالك [٣٧].

والصـحيح مـا ذهـب إلـيه **ابن طاهر** من أن النون زائدة عوضًا عن الحـركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ؛ وذلك أن الاسم بحكم الاسمية والتمكن تلـزمه حـركة وتنوين ؛ فالحركة دليل على كونه فاعلاً أو مفعولاً ، ونحوهما . والتنويـن دلـيل كونه منصرفاً متمكناً ، فإذا ثنى الاسم أو جمع امتنع من الحركة والتنويـن، ولم تزل التثنية أو الجمع ما كان لـه بحق الاسمية والتمكن ، فكانت النون عوضًا من الحركة والتنوين [٣٨]، ولا يلتفت لمن رد هذا المذهب .

كلا وكلتا بين الإفراد والتثنية لفظاً

نص **ابن طاهر** على أن كلا وكلتا مثنيا اللفظ والمعنى ، وذكر أن ذلك "لغة قوم يجعلون كلا مثنى ، ولا يقولون :كلاهما قاما"(٣٩).

وهذا الذي نص عليه **ابن طاهر** هو مذهب الكوفيين ؛الذين يرون أنهما مثنيا اللفظ والمعني ، والألف فيهما للتثنية، ولزم حذف نونيهما للزومهما الإضافة ، والأصل "كُلّ" المفيدة للإحاطة ، فخففت بحذف إحدى اللامين وزيدت ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثني لا في الجمع "(٤٠).

وذكر الكوفيون أنه لم يستعمل واحدهما ؛ إذ لا إحاطة في الواحد؛ فلفظهما كلفظ الاثنين سواء ، بيد أنه يجوز استعمال واحدهما في الضرورة الشعرية ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر :

في كلت رجليها سُلامى زائده (٤١)

وقول الآخر :

لتَ كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم (٤٢)

في حين ذهب البصريون إلى أن كلا وكلتا مفردا اللفظ مثنيا المعنى ، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرها أكثر من اعتبار المعنى ، وهذا أكثر ما جاء عليه القرآن الكريم . قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (٤٣)، فقد اعتبر اللفظ بدليل قوله " آتت " ، ولو اعتبر المعنى ، لقال : " آتتا "(٤٤).

وقد جمع الشاعر الاعتبارين في قوله :

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي (٤٥)

فروعي المعنى في " أقلعا" ، وروعي اللفظ في " رابي ".

وهـذا الـذي ذهـب إليه البصريون أيدهم فيه كثير من النحاة ، واستدلوا على صـحة مذهـبهم بجواز وقوع الخبر عنهما مفردًا ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

كلا يومي أمامة يوم صدٍّ وإن لم نأتها إلا لمـاما (٤٦)

حيـث أخبر الشاعر ب، " يوم " – وهو مفرد – عن كلا . وهذا يدل على أن " كـلا " مفـرد في اللفظ مثني في المعنى ، ولو كان كما زعم الكوفيون و**ابن طاهر** ، لما جاز إلا : يوما صدّ " .

ومثله قول الآخر :

أكاشره وأعلم أنْ كـلانـا على ما ساء صاحبه حريص (٤٧)

حيـث أخبر بـ " حريص " – وهو مفرد – عن كلا ، وذلك يدل على أن "كـلا" مفرد في اللفظ مثني في المعنى ، ولو كان كما زعم الكوفيون و**ابن طاهر** لما جاز إلا " حريصان " .

والـذي يظهـر لـي أن مـا ذهـب إليه البصريون أولى مما ذهب إليه الكوفيون و**ابـن طاهر** ؛ وذلك لجواز إضافتهما إلى المثني ، كقول القائل " جاءني كـلا أخويك ، وكلتا أختيك ، وكلا الرجلين ، وكلتا المرأتين . ولو كانت تثنيتهما في اللفظ لم يجز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وهذا لا يجوز ، وهذا ما ذهب إليه كثير من النحويين (٤٨).

" هن " كناية عن علم

نـص **ابـن طاهر** على أن "هن" يكنى بها عن علم [٤٩] ، وقد استدل على ذلـك بقـول المبرد :" أما طامر بن طامر ، وهن بن هن ، فإن معرفة ، كما كان ابـن عرس معرفة ، وهنت بنت هنت ، كفلان بن فلان ، وهو معرفة ؛ لأنه أريد به زيد بن زيد " . [٥٠]

كمـا استشهد **ابن طاهر** على صحة ما ذهب إليه بقول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

الله أعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن [٥١]

لأن الشـاعر يعني : عبد الله وحسنا ، وإبراهيم ، وبني حسن بن حسن ، وكانوا وعدوه شيئا فأخلفوه . [٥٢]

وظاهـر كلام ابن خروف أنه تبع أستاذه **ابن طاهر** في جواز كناية "هن" عن علم ، فقد نقل أبو حيان ، قوله :"وهن بن هن بمنزلة فلان بن فلان " [٥٣]

بـيد أن الرضى استظهر أن يكون "هن" في بيت ابن هرمة السابق كناية عن الجنس ، أي : "على لئيم، ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك " . [٥٤]

وكـلام أبـي حيان يدل على أنهم استعملوا "هن" كناية عن مذكر اسم جنس غير علم، كما أنهم استعملوا: هنة، وهنت كناية عن مؤنث اسم جنس غيرعلم.[٥٥]

أمـا ابـن هشـام الخضراوي فجعله كناية عن علم ما لا يعقل . [٥٦] في حيـن ذهب ابن الخباز إلى أن "هن" و"هنة" كناية عن نكرة عاقل ، وغير عاقل ، ويجـوز تصـغيرهما، وتثينما ، وجمعها ، فيقال : عندي هنية ، أي : جويرية ، وهـنى ، أي : غليم ، وعنده هنوات . [٥٧] وقال غيره : يعرفان بالألف واللام ، فيقال : الهن والهنة [٥٨]

والـذي يظهر لي أن "هن" تستعمل كل هذه الاستعمالات ، فقد تكون كناية عـن اسم جنس غير علم ، أو كناية عن نكرة ، إلا أن استعمالها كناية عن علم - كم قال **ابن طاهر** أكثر وأفصح ، بدليل بيت ابن هرمة .

مرتبة المعرف بالإضافة

اختلف النحويون حول مرتبة المعرف بالإضافة ، على مذاهب أحدها : أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقا . وعلى هذا المذهب **ابن طاهر** ، وتبعه فيه تلميذه ابن خروف [٥٩] ، وجزم به ابن مالك في التسهيل ، لقوله : " والمعرف بالإضافة بحسب ما المضاف إليه "[٦٠].

وإنما كان المعرف بالإضافة بحسب ما أضيف إليه مطلقا حتى المضمر؛ لأنه اكتسب التعريف منه مضار مثله .

والثاني : أنه في مرتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر ، فإنه دونه في رتبة العلم . وقد عزى هذا لسيبويه ، وعليه أيضا الأندلسيون ، وحجتهم في القول بهذا " لئلا ينقص القول بأن المضمر أعرف المعارف ، ويكون أعرفها شيئين : المضمر ، والمضاف إليه ". [٦١]

والثالث : أنه دون ما أضيف إليه مطلقا ، حتى المضاف لذي "أل" ، وعلى هذا المذاهب المبرد ، وقد أفسده ابن عصفور ، واحتج بأن العرب يصفون المضاف، إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام ، كقول الشاعر:

فأدرك لم يجهد ، ولم يثن شأوه يمر كخذروف الوليد المثقب [٦٢]

فقوله :" كحذوف الوليد المثقب " اكتسب فيه المضاف " خذروف" التعريف بإضافته إلي ما فيه "أل" وهو "الوليد" ،فنعت بالمعرفة ،وهو قوله : "المثقب" قال ابن عصفور بعد استشهاده بهذا البيت :" ولايكون النعت إلا مساوتا للمنعوت في التعريف أو أقل قال منه تعريفا ، فلوكان ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام دون ما فيه الألف واللام لما جاز هذا"[٦٣] .

في حين ذهب الخضري إلى أن الأنسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً ؛ لا كتسابه التعريف منه ؛ ولأن نحو : غلام زيد ، صادق بأي غلمانه ، ففيه إبهام عن زيد [٦٤].

والرابع : أنه دون المضاف إليه إلا المضاف لذي "أل" . وعليه ابن هشام الخضراوى حكاه السيوطي [٦٥].

والأظهر عندي ما ذهب إليه **ابن طاهر** من أن مرتبة المعرف بالإضافة في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً .

العامل في الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً

ذهب **ابن طاهر** إلى أن الظرف والمجرور التامين إذا وقعا خبرا ، نحو: زيد أمامك ، وزيد في الدار ، فالعامل فيهما المبتدأ . وتبعه في هذا تلميذه ابن خروف[٦٦] . قال الشيخ خالد الأزهري : "قال **ابن طاهر** وخروف : الناصب لهما المبتدأ ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه ، نحو : زيد أخوك ، وينصبه إذا كان غيره ، نحو : زيد عندك "[٦٧] .

فابن طاهر يرى أن الظرف والمجرور إذا وقعا خبرا لكونهما تامين ، فالعامل فيهما المبتدأ نفسه دون تقدير لعامل آخر ؛ ويكون المبتدأ عامل النصب في لفظ الظرف ، ومحل المجرور ، كما يكون عامل الرفع في الخبر إذا كان عينه ، نحو : زيد أخوك .

وما ذهب إليه **ابن طاهر** نسبه بعض النحويين كذلك إلى سيبويه [٦٨]، الذي حمله على القول بذلك قول سيبويه في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: "قد تنتصب لأنها موقوع فيهما ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العلم إذا قلت : أنت الرجل علما ؛ عمل فيه ما قبله ، وكما عمل في الدرهم عشرون ، إذا قلت : عشرون درهما "[٦٩].

ثم قال سيبويه : "فالمكان هو خلفك" [٧٠] ، ثم أردفه بنظائر ، وقال : "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي عمل فيما بعده نحو : العشرين ؛ ونحو : خير منك عملا ، فصار : زيد خلفك ، بمنزلة ذلك ، والعامل في خلف الذي هو في موضعه ، والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر رفعه الأول ، وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه " [٧٠]

وقد علق ابن مالك على من نسب لسيبويه القول بأن العامل في الظرف والمجرور المبتدأ بناء على ما فهمه من كلام سيبويه السابق ، بقوله : "وهو

يحتمل أربعة أوجه. أحدها : كون الظرف منصوبا بعامل معنوي ، وهو حصول المبتدأ فيه ، بقوله :" فانتصب لأنها موقوع فيها ، ومكون فيها ، ويحتمل قوله : عمل فيها ما قبلها على عمل المبتدأ في المحل ، فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب في لفظه وهو المعنى المذكور ، وعامل رفع في محله وهو المبتدأ، وهذا الوجه باطل ... والوجه الثاني : كون الظرف منصوبا بالمخالفة كقول الكوفيين ، فإنه يوهمه سيبويه بقوله في الباب المذكور : فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ... الوجه الثالث ... عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه ، واحتمال أظهر من الوجهين المتقدمين ، وهو أيضا مخالف المراد سيبويه ... والوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه : أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما ، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه ؛ لأنه قال قاصدا للظروف الواقعة بعد المبتدأ : وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العلم إذا قلت : أنت الرجل علما ، وعمل فيه ما قبله ..."(٧١) .

وقد اختلفت كلمة النحويين حول العامل في الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً ؛ حيث ذهب الأخفش إلي أن العامل في الظرف والمجرور هو اسم فاعل من كون مطلق ؛ فيقدر في نحو : زيد أمامك : زيد كائن أمامك ، وفي نحو : زيد في الدار : زيد كائن في الدار(٧٢).

وذهب أبو على الفارسي ، والزمخشري إلى أن العامل الفعل ؛ فيقدر في المثالين السابقين ، ونحوهما : زيد استقر أمامك، وزيد استقر في الدار(٧٣) .

في حين ذهب الكوفيون إلى أن المحل ينتصب بخلافه للاسم ، ولا يقدر له ناصب لا قبله ولا بعده ؛ فإذا قلت :زيد أخوك ؛ فالأخ هو زيد، أو زيد خلفك ؛ فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب (٧٤).

ورُدّ قول الكوفيين بأن المخالفة معنيٌ لا يختص بالأسماء دون الأفعال ؛ فلا يصح أن يكون عامله ؛ لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصًا ، فالمعنوي الأضعف أولي (٧٥).

والـذي يظهـر لـي مـن هذه الأقوال أن العامل فى الظرف والمجرور التاميـن إذا وقعـا خبرًا أن يقدر باسم فاعل؛ فالتقدير في نحو: زيد عندك أو زيد فـي الـدار : زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك أو في الدار.وتقدير العامل اسم فـاعل أولـي مـن تقديره فعلاً ؛ لأن تقدير المتعلق اسم فاعل متعين في بعض المواضـع التـي يصلح فيها تقديره بالفعل ، نحو أما عندك فزيد، وخرجت فإذا عندك زيد ؛ لأن "أما" و" "إذا" الفجائية لا يليها فعل (٧٦).

أمـا ما ذهب إليه **ابن الطاهر** من كون العامل هو المبتدأ ، فيمكن إبطاله من وجوه .

الأول: أنه مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين مع عدم دليل .

الثانـي :أن الظـرف الواقـع موقـع الخبر، نحو :زيد خلفك، هو نظير المصـدر مـن نحـو : مـا أنـت إلا سيرا في أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصـدر منصـوب بغير المبتدأ ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقًا للنظير بالنظير .

والثالـث : أن نسـبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقـع الفـاعل مـن المنصوبات لا يغني عن التقدير الفاعل ، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر(٧٧).

وقد رُدت الأوجه الأخرى على ما سبق داخل العرض.

حذف الخبر وجوبًا

ذهب **ابن طاهر** إلي أن "حسبك " في قول العرب:" حسبك ينم الناس"، مبتدأ لا خبر له ؛ لأن معناه : اكتف[٧٨].

وما ذهب إليه **ابن طاهر** هو قول الأخفش [٧٩].

وقد اختلف النحويون حول الضمة في "حسبك " ، هل هي ضمة إعراب أم ضمة بناء؟ حيث ذهب أبو عمرو بن العلاء ، والجرمى إلي أنها ضمة بناء، وهو اسم سمى به الفعل ، والكاف حرف خطاب، وبنى على الضم؛ لأنه كان معربًا قبل ذلك، فحمل على:" قبلُ" و"بعدُ".

في حين ذهب جمهور النحويين إلي أنها ضمة إعراب ،" وحسبك" مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعني عليه، والتقدير :حسبك السكوت ينم الناس .

والذي يظهر لي أن "حسبك" مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الكلام عليه، وأن الضمة فيه ضمة إعراب ،كما ذهب إليه جمهور النحاة ، وليس كما زعم **ابن طاهر** من كونه مبتدأ لا خبر له ؛ ولأنه ليس من المواضع التي ذكرها النحويون للمبتدأ الذي ليس له خبر [٨٠].

ويدل على ما ذهبت إليه أن النحويين أجازوا حذف العمد كلها إذا دلّ عليها دليل إلا "ما كان الفعل طالبًا له ببنيته ، وذلك الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، وما جرى مجرى اسم الفاعل من اسم "كان" وأخواتها ، ولم يحذف ما يطلبه الفعل ببنيته ، لما في ذلك من نقص الغرض"[٨١].

وفي قول العرب السابق، ما يدل على الحذف كما قدره الجمهور ، وهو السكوت فدل على صحة تقدير الجمهور ،وسلامة مذهبهم ، وفساد مذهب **ابن طاهر**

اجتماع معرفتين في باب "كان"

ذهب **ابن طاهر** إلي القول بأنه إذا اجتمع معرفتان في باب "كان" ، فالمتكلم بالخيار بين أن يجعل أحدهما الاسم فيرفعه،والآخر الخبر فينصبه، نحو:

كان زيدٌ أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيدًا[٨٢].

والذي ذهب إليه **ابن طاهر** ذهب إليه بعض النحويين المتأخرين ، منهم: ابن خروف،وابن مضاء ،وابن عصفور[٨٣] وهو ظاهر كلام سيبويه، والفارسي[٨٤].

وتأويل بعض الشراح كلامهما ، وقال إنه إذا اجتمع معرفتان، فإن كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى ومشبهة به ، فالخبر ما تريد إثباته، نحو:كانت عقوبتُك عزلَتَك، وكان زيدٌ زهيرًا ؛ فالعزلة ثابتة لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابت ،ولو قلت: كانت عزلتك عقوبتك،فهو معاقب لا معزول، ولو قلت: كان زهير زيدًا ، ثبت التشبيه لزهير بزيد.وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها، والمخاطب يعرفهما ، والنسبة مجهولة جعلت أيهما شئت الاسم ، والآخر الخبر، نحو :كان زيد أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيدًا، ومعرفته إياهما الواحد بالعيان، والآخر بالسماع ، وهذا إذا استويا في رتبة التعريف [٨٥].

وعلى هذا التأويل السيرافي،وابن البازش ،وابن الضائع، وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه [٨٦] .

وقيل :إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم،والآخر الخبر، نحو:كان زيدٌ صاحب الدار[٨٧].

وقيل : الخبر غير الأعرف إلا إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير،فإنه يجعل الإشارة الاسم .وإن كان مع أعرف منه، كالعلم، والمضاف إلى الضمير، نحو:كان هذا أخاك،وذلك أن العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالإشارة

فقدمته،ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمرات ، فإنها لشبيهها بها، قد يتقدم بعضها على بعض، فتقول :ها أنا ذا، فتقدم المضمر.قال الشاعر:

.... لتقتلني فها أناذا عمارا (٨٨)

وهو الأفصح ؛لأنه أعرف منه (٨٩)

أما إذا كان أحدهما :"أنْ،أو " أنّ" المصدريتان، فالاختيار جعلهما الاسم ، والآخر الخبر،ولهذا قرأ أكثر القراء قوله تعالي ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾(٩٠) وقوله :" ما كان حجتهم إلا أن قالوا (٩١)بالنصب في "جواب" و"حجتهم "(٩٢)؛ وذلك لشبههما بالمضمر من حيث إنهما لا يوصفان كما لا يوصف فعوملا معاملة إذا اجتمع مع معرفة غيره ، فإن الاختيار جعله الاسم ؛ لأنه أعرف (٩٣) .

وزعم ابن الطراوة :" أن الذي تريد إثباته تجعله الخبر ، والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : كانت عقوبتُك عزلتَك ، إذا كنت وقد عزلت ولم تعاقب ،وكانت عزلتُك عقوبتَك ، إذا كنت قد عوقبت ولم تعزل " (٩٤)

وجعل ابن الطراوة من ذلك قول الشاعر :

وكان فصلي من هديت برشده فلله غاو عاد بالرشد آمرا (٩٥)

قال :" فأثبت الهدايه لنفسه ، ولو قال : فكان هاديً من أضللت به لكان قد أثبت الإضلال " (٩٦) ورده ابن عصفور .(٩٧)

وقيل: الخبر ما يراد إثباته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر ، أو مشبها به ، نحو : كانت عقوبُتك عزلَك ، وكان زيدٌ زهيرًا ، بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت السابق. (٩٧)

والذي يبدو لي من هذه القوال أنه متى اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فإن كانا متساويين في التعريف كان المخاطب مخيرا في رفع أحدهما ، ونصب

الآخـــر متقدما كان المنصوب أو متأخرا ، لأنه لا ينتسب الاسم بالخبر لتغايرهما فـــي الإعراب ، كما ذهب إليه **ابن طاهر** ، وجماعة من المتأخرين ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، والفارسي .

فـــإن كان أحدهما قائما مقام الآخر ، أو مشبها به فالخبر ما يراد إثباته . وإن كـــان هو نفسه ،فإن عرف المخاطب أحدهما دون الآخر فالمعلوم هو الاسم، والآخـــر الخبر ، وإن عرفهما أو جهلهما فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم ، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير ، وإن استويا في التعريف فالمتكلم بالخـــياز وإن كـــان أحدهما " أنْ " أو "أنّ" المصدرتين فإنه يتعين جعله الاسم ، الآخر الخبر .

" إن" النافية العاملة عمل "ليس"

نص **ابن طاهر** على أنّ "إنْ" النافية تعمل عمل "ليس" ؛ فترفع المبتدأ ليكون اسما لها ، وتنصب الخبر ليكون خبرا لها. وقد حكى **ابن طاهر** أن سيبويه نص على إعمالها ، وأن الأندلسيين منعوا ذلك . قال **ابن طاهر**: " نص سيبويه على إعمالها عمل "ليس" ، وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل ، وأن قوله :

إن هو مستوليا على أحد . . . . . (٩٩)

ضرورة " (١٠٠)

إلا أن **ابن طاهر** صحح إعمالها ، محتجا بأن ذلك ثبت لغة لأهل العالية نثرا ونظما .ومن النثر :" إن ذلك نافعك ولا ضارك " ، و" إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية : (١٠١)

وقد اختلف النحويون حول إعمال " إن" النافية عمل "ليس" ، حيث أجازه الكسائي (١٠٢) ، وأكثر الكوفيين ، وابن السراج (١٠٣) ، والفارسي (١٠٤) ، وابن جني . (١٠٥).

في حين منع إعمالها : الفراء (١٠٦) ، وأكثر البصريين (١٠٧) . وقد اختلف النقل عن سيبويه ؛ فمن النحويين من نقل عنه إهمالها ، ومنهم من نقل عنه إعمالها ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال ، وذلك أنه قال في باب : عدة ما يكون عليه الكلم : " وأما "إنْ" مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة "ما" مع "إنّ" الثقيلة ، تجعلها من حروف الإبتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف ليس " . (١٠٨)

كمـا اختلف النقل أيضا عن المبرد ، فنقل السهيلي عنه منع إعمالها عمل ليس ، في حين نقل عكس ذلك النحاس . (١٠٩)

وذكـر ابـن جنـي أن سعيد بن جبير – رضي الله عنه –قرأ " إن الذين تدعـون مـن دون الله عبادا أمثالكم " (١١٠) بسكون نون " إنْ " ، ونصب "عبادا" علـى أن تكـون نافـية ، " والذين" الاسم ، وعبادا " الخبر، و" أمثالكم" صفة ، وذكـر أن معـنى ذلـك : ما الذين تدعون من دورن الله أمثالكم في الإنسانية ، وإنمـا هـي حجارة ونحوها مما لا حياة له ، ولا عقل ، فضلا لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم . (١١١)

وذكر ابن هشام أن لغة الأكثرين هي إهمال " إنْ" ، وعدم إعمالها عمل " لـيس" ، وممـا يتخرج على الإهمال ، قول بعضهم : إنّ قائم ، وأصله : إن أنا قـائم ؛ فحذفت " أنا" اعتباطا ، وأدغمت نون " إن" فى نونها ، وحذفت ألفها في الوصل . (١١٢)

والصـحيح عـندي أن " إنْ " يجوز أن تعمل عمل "ليس" ، لأنه قد ورد إعمالهـا في فصح كلام العرب من نثر ، وشعر ، فمن النثر ، قولهم : " إن ذلك نافعك ولا ضارك " ، وقولهم : " إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافة " .

ومن لشعر قوله :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا (١١٣)

فـ"إنْ " في البيت عاملة عمل " ليس" ، و"المرء" اسمها ، و"ميتا" خبرها.

كمـا أن إعمالها عمل "ليس" ذكر أنه لغة أهل العالية ، وعليه قراءة سعيد بن جبير – رضي الله عنه – "إن الدين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم".

وإعمالهـا عمـل "لـيس" أثبته **ابن طاهر** وقال به كما سبق ، وهو الذي أقول به وأجوزه ، ومع تجويزي إياه إلا أنه قليل .

"أكاد" بين التمام والنقصان

ذهب **ابن طاهر** إلى أن العامل في" كيدا : المصدر هو " أكاد: التامة ، والمعنى ، ولا مقاربة . (١١٤)

والقول بأن " أكاد" تامة على رأي **ابن طاهر** قال بنقيضه الأعلم الشنتمري ، حيث جعلها الناقصة ، قال الأعلم في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء ، من ذلك قولك : حمدًا وشكرًا : " أعلم أن هذه المصادر أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه ، وليست بدعاء ، ولكنها ضارعت الدعاء لاستعمال المضمرة . ومعنى قوله :" ولا كيدا ولا هما " ، أي : لا أكاد أفعل ذلك كيدا ، ولا أهم به هما .." (١١٥)

ومن النحويين من أجاز الوجهين في "أكاد" أي أنها تحتمل أن تكون ناقصة ، وتحتمل أن يكون تامة ، وهو مذهب ابن خروف (١١٦)

وقد فرق النحويون بين نقصان "أكاد " وتمامها ؛ فالتامة لا تحتاج إلى خبر ، وإنما فى حاجة إلى اسم مرفوع بعدها يعرب نائب فاعل على اعتبار أن "أكاد" لضم الهمزة مبنى للمجهول.

أما الناقصة فهي التي تحتاج إلى اسم وخبر ، ولذلك قال الدنوشري تعقبيا على رأى الأعلم :" ينظر ما الخبر على ذلك ؟ "(١١٧) في حين قدرة الشيخ خالد محذوفًا ،أى : ولا أكاد أقارب الفعل (١١٨).

وعندي أن ما ذهب إليه ابن خروف هو السديد "فأكاد" على قوله تحتمل الوجهين ، والسياق هو الذي يحدد لنا متى تكون ناقصة ، ومتى تكون تامة ؟.

العطف على موضع اسم "إن " قبل استيفاء الخبر

ذهب **ابن الطاهر** إلى أنّ ما ورد عن العرب مما يوهم العطف على موضع اسم"أنّ" بالرفع قبل استيفاء الخبر محمول على ترك خبر الأول ليستغني بالآخر عنه (١١٩) .

وقد استشهد **ابن الطاهر** على مذهبه بما أنشده سيبويه من قول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندك ،وأنت بما عندك راض والرأى مختلف(١٢٠)

وقول ضابئ البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدنية رحله فإني وقيار بها لغريب (١٢١)

وقول ابن أحمر:

رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطوي رماني (١٢٢).

حيث قال سيبويه بعد إنشاده لهذه الأبيات :" فوضع موضع الخبر لفظ واحد "(١٢٣) فتعلق **ابن طاهر** بما قاله سيبويه ، ثم أنشد بعد بيت الفرزدق:

إني ظمئت لمن أتاني ماجني وأبي فكان وكنت غير غدور (١٢٤)

ثم قال :" ترك أن يكون للأول خبر حين استغني بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك ، فهذا مما يتمسك به من يحمل عليه أنه على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه (١٢٥)

والعطف على موضع اسم "إن" قبل استيفاء الخبر فيه خلاف بين النحويين ؛ فمنهم من ذهب إلى جوازه مطلقًا على كل حال ، نحو : إنّ زيدًا وعمرو قائمان،وإنك وبكر منطلقان . وعليه الكسائي (١٢٦) ووافقه الفراء إن خفي إعراب الاسم ، نحو إنك وزيد ذاهبان (١٢٧) . وقد وضعف القولين ابن مالك

بحجة أن "إنّ" وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها ، فكما امتنع بكان أن يكون للجزءين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بـ إنّ ولو جاز أن يكون اسم إنّ مرفوع المحل باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك ، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب [١٢٨].

ومنهم من ذهب إلى منعه إطلاقًا . وعليه البصريون ؛ حيث إنهم يوجبون النصب عطفاً على لفظ اسم "إن ،فيقال : إن زيدًا وعمرًا قائمان ، وإنك وزيدًا ذاهبان. وقد احتج البصريون لمذهبهم بأنه لو صح هذا لاجتمع عاملان على معمول واحد ؛لأن الناسخ عامل في الخبر ، والمعطوف مبتدأ ، وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان وذلك ممتنع قال ابن يعيش : "فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال ؛ إذ الخبر قد يكون خبرا عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان ، فيجئ من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان ، وهذا محال ". [١٢٩]

وعندي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** لا يمكن إنكاره أو جحده ؛ لكونه ورد عن العرب – في جملة صالحة من الشعر وفي بعض النثر – وهو وقوع الاسم المرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم "إن" المنصوب قبل إن تستكمل خبرها ، لذا فهو الأولى بالأخذ .

فمن وروده في الشعر ، ما أنشده ثعلب ولم يعزه لأحد :

خليلي،هل طب؟فإني وأنتما – وإن لم تبوحا بالهوى– دنفان [١٣٠]

–"فدنفان" خبر المعطوف الذي هو" أنتما" ؛لأنه مثنى مثله ، ولا يصح أن يكون خبرا؛ لأن اسمها مفرد ، فيتعين أن يكون خبرها مفردا فيجعل محذوفا.

كمـــا ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر الأبيات التى أنشدها سـيبويه ، وثعلـب . الأولـي قولـــه تعالـــي :" ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصابئون...﴾ (١٣١) .

فقولـــه : و " الصابئون " بالرفع معطوفًا على محل اسم " إنّ " ، وهو " الذيـــن " وذلـــك قبل استيفاء خبر " إن " ، وهو جملة " من آمن بالله " . وليس في الآيـــة قـــراءة أخـــرى غير قراءة الرفع التي قرأ بها القراء السبعة ، وغيرهم ، وعليها مصاحف الأمصار . وقد خرجت الآية على أن قوله " **الصـــابئون**" مرفوع بالابـــتداء منوي به التأخير عن خبر " إن " ــ وخبره محذوف لدلالة خبر " إن " عليـــه ، ويجـــوز تقدير الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، فيكون " من آمن " خبر " الصابئون"، وخبر "إن" محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ عليه (١٣٢).

والأخـــرى ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾(١٣٣). فـــي قراءة عبد الوارث عن ابن عمرو بالرفع في " ملائكة" عطفًا على محل اسم " إن " فهـــذا أيضًا محمول على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : إن الله يصـــلى وملائكـــته يصلون، وليس هذا عطفًا على الموضع ، و"يصلون" خبرًا عنهما ؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد (١٣٤).

تكرار اسم " لا " النافية للجنس وإعرابه

ذهب **ابن طاهر** إلى أن اسم "لا" النافية للجنس المفرد المكرر يعرب صفة، كما في نحو : لا ماء ماء باردا ، ولا يصح أن يكون بدلاً حتى لا يبطل التركيب والبناء [١٣٥].

كما ذهب **ابن طاهر** أيضًا إلى أن الاسم المكرر يجوز تنوينه ، ويجوز عدم تنوينه [١٣٦]. وما ذهب إليه **ابن طاهر** هو قول سيبويه، قال : " وإن كررت الاسم فصار وصفًا ، فأنت فيه بالخيار ؛ إن شئت نونت، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماءَ ماءً باردًا، ولا ماءَ ماءَ باردًا ،ولا يكون "باردًا " إلا منونًا ؛ لأنه وصف ثان [١٣٧].

وقال أبو حيان : " وإذا كررت اسم " لا" المفرد دون فصل ، جاز تركيبهما مبنيين ، نحو : لا ماءَ ماءَ باردًا ، صار تكرير الاسم بمنزلة الوصف . أما " باردًا " فلا بد من تنوينه ؛ لأنه وصف ثان ، وتكررت النكرة توطئة للنعت فيراد بها التأكيد "[١٣٨].

ومن النحويين من ضعف أن يكون الاسم الثاني "ماء" من لا ماء ماء باردًا ، صفة للاسم الأول "ماء" بحجة أنه لا يجوز أن يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد، فهو من قبيل التوكيد اللفظى أو البدل[١٣٩].

وقد أجاب الشيخ خالد عن هذا الزعم ، فقال : " وجوابه أنه لا بعد في جعله صفة ؛ لأنه لما وصف بـ " باردًا " صار مغايرًا للأول تغاير المطلق والمقيد ، ولأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف ، كمررت برجل عاقل . والقول بأنه توكيد لفظي أو بدل خطأ ؛ لأن "الماء" الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول، فلا يصح كونه توكيدًا له ، ولا بدلاً منه لعدم مساواته للأول ، وإن جعلنا " باردًا " نعتًا " لماء" الأول ، و"ماء" الثاني بدلاً من الأول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت ، وهو ممتنع "[١٤٠].

وعندى أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** من كون الاسم الثاني "ماء" في نحو: لا ماء ماء باردًا يعرب صفة هو الأولى، لأن عليه جمهور النحاة من ناحية، ومن ناحية أخرى لضعف إعرابه بدلاً أو توكيدًا ، كما أوضحه الشيخ خالد في العرض.

زيادة "الباء" في خبر "لا" النافية للجنس

أجـاز **ابن طاهر** زيادة " الباء" في خبر " لا" النافية للجنس ، وجعل من ذلـك قـول العـرب: " لا خير بخير بعده النار " . على شرط ألا تكون " الباء " بمعنى "في " [١٤١]. وتبعه في هذا القول تلميذه ابن خروف [١٤٢].

وزيـادة " الباء" في خبر " لا " النافية للجنس قال به جماعة من النحويين أيضًا ، منهم الفارسي في أحد قوليه ، وابن مالك [١٤٣].

فـي حيـن صـرح الفارسي في قول آخر بأن " الباء " لا تزاد في خبر "لا"؛ لأنهـا لا تـزاد فـي المرفوع . قال أبو حيان : " وقال بعض أصحابنا ؛ لا يقال: لا رجل بقائم ، ولا إنسان بورع ؛ لأنه لم يأت به سماع صحيح " [١٤٤].

وصـرح ابن يعيش بأن زيادة " الباء" عامة في الخبر أقوى من زيادتها فـي المبـتدأ نفسـه ، وذلـك أن خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كان مستقلاً بالمبتدأ ، كما كان الفاعل مستقلاً بالفعل [١٤٥].

ومـن النحويين من أجاز زيادة " الباء" في خبر " لا" ، وجعل ذلك قياسًا أيضًـا، ومـنهم ابـن هشام ، وذلك في معرض حديثه عن مواضع زيادة الباء ، وجعـل مـن هذه المواضع زيادتها في الخبر ،قال: " وهو ضربان : غير موجب فيـنقاس ، نحو : ليس زيد بقائم ، و" ماالله بغافل " [١٤٦] وقولهم : " لا خير بخير بعـده الـنار " إذا لم تحمل على الظرفية . وموجب فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ومن تابعه .... "[١٤٧].

وقـال الدنوشـري : " إن قلت : القياس في خبر " لا" النافية للجنس أن يكـون منفيًا عن اسمها ، كما في قولك : لا رجل قائم ، فإن معناه نفي القيام عن كـل فرد من أفراد الرجال ، ولا يظهر هذا المعنى في قولهم : لا خير بخير بعده

النار ، بل المتبادر إلى الفهم أن الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخبر "[١٤٨] . ورده الشيخ يس بكلام طويل [١٤٩].

والصحيح عندي أنه يجوز زيادة " الباء" في خبر "لا" النافية للجنس بالشرط الذي اشترطه **ابن طاهر** ، وهو ألا تكون بمعنى " في " فتفيد الظرفية ، لكن زيادتها لا تكون قياسية كما ذهب إليه ابن هشام ؛ لأن هذا ليس من مواضع زيادة الباء القياسية من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن هذه الزيادة مشروطة بكونها لا تفيد الظرفية .

التعليق في باب " ظن " وأخواتها

التعليق معناه : ترك العمل في اللفظ لا في المحل لمانع . والتعليق في باب "ظن" وأخواتها أجازه **ابن طاهر** في الأفعال التي يصح إلغاؤها فقط في هذا الباب ، وهي الأفعال المتصرفة من الأفعال القلبية ماعدا : هب، وتعلم [١٥٠].

وعلى هذا القول جماعة من النحويين ، كابن السراج ، والفارسى ، وابن الباذش[١٥١] . قال أبو حيان : " وأصل التعليق عن العمل أن يكون في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي يصح فيها أن تلغي ... " [١٥٢].

أما الإلغاء فمعناه : ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً . قال ابن مالك مفرقًا بينهما : " التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلاً على سبيل الوجوب ، بخلاف الإلغاء ، فهو إبطاله لفظًا ومحلاً على سبيل الجواز ، ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف ..." [١٥٣].

وقد اختلف النحويون حول الأفعال التي تعلق عن العمل ؛ حيث ذهب السيرافي ، وجماعة إلى أنه يجوز في أفعال القلوب مطلقًا، سواء أكان مما يلغى أو مما لا يلغى [١٥٤].

في حين ذهب ثعلب والمبرد ، وابن كيسان إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم . وأما الظن ونحوه فلا يعلق . ورجحه الشلوبين [١٥٥].

وعندي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** من كون التعليق في باب "ظن" وأخواتها لا يكون إلا في الأفعال التي يصح إلغاؤها فقط في هذا الباب ، وهى الأفعال المتصرفة من أفعال القلوب ما عدا : هب ، وتعلم ، هو الأولى ، للتصريح بذلك من قبل مجموعة من المحققين كابن السراج ، والفارسي ، وابن الباذش ، وغيرهم ...

حذف معمولي " ظن " وأخواتها

منع **ابن طاهر** حذف معمولي "ظن" أو إحدى أخواتها لغير دليل منعًا مطلقًا ، كالاقتصار على : أظن أو أعلم من : أظن أو أعلم زيدًا منطلقا دون قرينة ، وذلك لعدم الفائدة [١٥٦].

وحذف معولي "ظن" أو إحدى أخواتها كالاقتصار على " أظن" أو" أعلم " من أظن أو أعلم زيدًا منطلقًا دون قرينة فيه مذاهب .

الأول : المنع مطلقًا ، وعليه الأخفش ، والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين **كابن طاهر** ، وابن خروف ، والشلوبين لعدم الفائدة ، إذا لا يخلو الإنسان من ظن ما ، ولا علم ما فأشبه قولك: النار حارة [١٥٧].

والثاني : الجواز مطلقًا . وعليه أكثر النحويين ، منهم : ابن السراج ، والسيرافي ، وصححه ابن عصفور ، لوروده . قال الله تعالى : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [١٥٨] . أى : يعلم . وقال : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [١٥٩]. وحكى سيبويه : " من يسمع يخل"[١٦٠]، أي : يقع منه خيلة . قال السيوطي : " وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالإسناد إلى الفاعل "[١٦١].

والثالث : الجواز في " ظن" وما في معناها دون "عَلِم " وما في معناها. وعليه الأعلم الشنتمري ، واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ، والإنسان قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننت ، أنه وقع منه ظن . ولا يخلو من علم، إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أقوى من الواحد ، فلم يفد قوله: "علمت" شيئا[١٦٢]. ورُد هذا القول بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم[١٦٣].

والرابع : المنع قياسًا ، والجواز في بعضها سماعًا ، فلا يتعدى الحذف في ظننت ، وخلت ، وحسبت ؛ لوروده فيها [١٦٤].

والـذي يظهر لي من هذه المذاهب المذهب القائل بجواز حذف معمولي "ظـن" أو إحـدى أخواتها لغير دليل كالاقتصار على أفعال هذا الباب قياسًا على غـيرها مـن الأفعـال ، لأنهـا أفعال حقيقية يمكن أن يستقل الكلام بمرفوعها . وبدلـيل قولـه تعالى : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ . وقوله : " وظننتم ظن السوء " . وقولـه : أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون " [١٦٥] وما حكاه سيبويه في المثل " مـن يسـمع يخـل " . ففي هذه المواضع اقتصر على الأفعال وحذفت معمولاتها علـى الرغم من عدم وجود دليل ، ومع ذلك جاز الحذف وحصلت الفائدة على ما ظهر في العرض.

جواز حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها في باب الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل كـ" أعلم" و" أري"

مـنع **ابـن طاهر حذف** المفعول الأول، ولا الاقتصار عليه ، وحذف الأخيريـن فـي هـذا الباب ، بل إنه حتم وجود الثلاثة .واحتج لما ذهب إليه بأن المفعـول الأول كالفاعل ؛ فلا يحذف ، والأخيران كهما في باب "ظن" لا يحذفان أيضاً لعدم الفائدة [١٦٦].

ومـنع **ابـن طاهـر** حـذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها في باب "أعلم وأرى "مبـنى علـى عدم الدليل .أما حذفها أو بعضها لدليل فقد أجازه باتفاق مع النحويين ، وكقولك لمن قال : أ أعلمت زيدًا بكر قائما :أعلمت [١٦٧].

وممن قال بقول **ابن طاهر** أيضًا من النحاة :سيبويه من المتقدمين وابن خروف ، وابن عصفور من المتأخرين [١٦٨].

وحذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها في هذا الباب اقتصارًا ،فيه مذاهب : الأول : المنع ، وهو الذي عليه **ابن طاهر** ، وابن خروف ، وابن عصفور من المتأخرين ، وسيبويه من المتقدمين .

والثاني: جواز حذف المفعول الأول اقتصارًا بشرط ذكر الأخيرين ، أو الأخيرين بشرط ذكر الأول ، كقولك : أعلمت كبشك سمينا ، بحذف المُعلَم ، أو أعلمت زيدًا ، بحذف الثاني والثالث إن لم يخل الكلام من فائدة بذكر المُعلَم به في الصورة الأولي ، والمُعلَم في الثانية . وعليه : المبرد ، وابن كيسان ، ورجحه ابن مالك ،وخطاب الماردي ،وروي هذا أيضاً المازني (١٦٩).

والثالث :جواز حذف الأول فقط مع ذكر الأخيرين ، نحو :أعلمت كبشك سميناً ،ولا يجوز حذف الأخيرين دون الأول،ولا حذف الثلاثة ،ولا حذف الأول وأحد الأخيرين،ولا حذف أحد الأخيرين فقط .وعليه الشلوبين(١٧٠).

الرابع : يجوز حذف الأخيرين فقط ؛ لأنهما في حكم مفعولي ظن للفائدة، دون الأول ؛لأنه في حكم الفاعل . وعليه الجرمى، واختاره ابن القواس(١٧١).

وعندي أن المذهب الأخير الذي عليه الجرمي ، وابن القواس هو الأظهر، أي : لا يجوز حذف المفعول الأول ؛لأنه فاعل في المعني ، ولأنه لو حذف فإنه يؤدي إلي اللبس ،من نحو :أعلمت زيدًا عاملاً . وإن أجاز بعض النحويين حذفه ؛ لأنه فضله كأحد مفعولي ظننت .

أما حذف الأخيرين فجائز على الأصح ؛ لأنهما في حكم مفعولي ظننت أو في حكم الثاني من باب : كسوت .

جواز نصب الاسم على الاشتغال لوقوعه بعد النفي غير المختص

ذهب **ابن طاهر** إلى أنه يجوز رفع الاسم ونصبه في باب الاشتغال ، إلا أنه رجح النصب ، وذلك إذا ولي حرف نفي غير مختص ، وذلك قياسا على همزة الاستفهام ، نحو : ما زيد ضربته ، ولا زيدا قتلته . (١٧٢)

وأنشد **ابن طاهر** لجواز الوجهين مع ترجيح النصب قول ربيع الغزاري:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا

والذئب أخشاه إن مررت به وحدى وأخشى الرياح والمطرا

وتوجيه النصب على رأي **ابن طاهر** على إضمار فعل،الرفع على الابتداء، إلا أن النصب أرجح.وقد نسب هذا القول إلى ظاهر كلام سيبويه.(١٧٤)

في حين ذهب ابن البازش إلى أن الوجهين متساويان . (١٧٥)

على أن جمهور النحويين ذهب إلى ترجيح النصب إذا وقع الاسم بعد حروف النفي ، قال ابن بزيزة :" أما الأصل الثاني ، وهو الذي يجوز فيه الأمران ، والنصب أحسن ، فهو في مواضع .. وأما النفي ففيه خلاف ؛ فالمتقدمون على أنه كالأمر والنهي في اختيار النصب . والمتأخرون على تساوي الرفع والنصب فيه ".(١٧٦)

وأغلب نصوص النحويين ترجح النصب كما ذهب إليه بن طاهر ، قال ابن يعيش : " إذا وقع الإسم بعد حرف نفي ، وكان بعده فعل واقع على ضميره، أو على ما هو متصل بضميره ، فالاختيار فيه النصب ، نحو : ما زيدا لقيته، ولا زيدا قتلته ، ولا زيدا لقيت أباه ، ولا عمرا مررت به . وإنما

صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام ، وحروف الجزاء .." (١٧٧)

وقال ابن مالك :" لما فرغ من تبيين مواقع نصب الاسم ، وتبيين موجبات نصبه ، شرع في تبيين مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء ... ومنها: أن يلى الاسم السابق همزة استفهام ، أو حرف نفي لا يختص ، نحو : أزيدا ضربته ، وعمرا أهنته . وخصت بذكرها مع مرجحات النصب ؛ لأن غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب . وقيل حرف نفي احترازا من النفي بليس فإنها فعل . وإذا وليها الاسم السابق كان اسمها فتعين رفعه ، نحو : ليس زيدا أبغضه . وقيد حرف النفي بكونه لا يختص احترازا من : لن ، ولم ولما الجازمة ؛ لأن الاسم لا يلي واحدا فيها إلا في الضرورة ، وحكمه حينئذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره المشغول ". (١٧٨)

وعلى ذلك فالذي يبدو لي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** من جواز الوجهين مع ترجيح النصب هو الصحيح لكون الاسم بعد حرف النفي ؛ لأن النفي لا يتعلق إلا بالخبر من حيث هو سلب للحكم ، والفعل لا يكون إلا خبرا فكان أولى به . (١٧٩)

وقد ورد ترجيح النصب في نصوص فصيحة ، من ذلك قول الشاعر :

فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا إذا ازدحم الجدود . (١٨٠)

فقد انتصب حسبا" على الاشتغال على تقدير فعل بعد "لا" النافية .

ومثله قول الآخر :

فلا ذا جلال هبنه لجلاله ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر (١٨١)

فقد انتصب "ذا" في الموضعين على الاشتغال على تقدير فعل بعد "لا" النافية.

عامل النصب في المفعول المطلق المتعدد

أجاز **ابن طاهر** أن يعمل الفعل النصب في مصدرين : مؤكد ، ومبين . وقد ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها، نحو : ضربت ضربا شديدا ضربتين .[١٨٢]

و**ابن طاهر** مسبوق في هذا بالسيرافي [١٨٣] . في حين ذهب أكثر النحويين ، ومنهم : الأخفش ، والمبرد ، وابن السراج إلى أن الفعل لا يجوز أن ينصبهما معا[١٨٤] ؟ فلا يجوز أن يقال : إن عامل النصب في المصدرين في نحو : ضربت ضربا شديدا ضربتين هو الفعل ضرب ، وإنما كان نصب "ضربتين " في المثال عند أكثر النحويين على البدل من المفعول الأول ، ولا يكونان مصدرين ؟ لأن الفعل الواحد عندهم لا ينصب مصدرين [١٨٥]

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** هو الأولى ؛ حيث سمع في ذلك قول الشاعر :

ووطئتنا وطأ على حنق وطء المقيد نابت الهرم [١٨٦]

حيث عمل الفعل "وطئتنا" النصب في المصدرين " وطأ" ، وطء المقيد"" ، والأول منهما جاء مؤكدا ، والآخر جاء مبينا . ولا يجوز أن يكون النصب في الثاني على أنه بدل من الأول ؛ لأنه غيره [١٨٧] .

ظرفا الزمان " بكرة ، وغدوة " بين الصرف والمنع من الصرف

ذهب **ابن طاهر** إلى أن ظرفي الزمان : " بكرة ، وغدوة " من الظروف المتصرفة أي التي يجوز أن تستعمل في أبواب نحوية أخرى كالفاعل ، أو المفعول ، أو المبتدأ أو الخبر .. وذلك إذا كانا نكرتين . ثم قال :" أما إذا أردت بهما بكرة يومك ، وغدوة يومك لم تصرفهما "(١٨٨) ، أي لا يدخلان في أبواب نحوية أخرى.فهما علمان من معين ، ونكرتان من غير معين (١٨٩) .

وما ذهب إليه **ابن طاهر** تابع فيه للزجاج الذي نص على أنك "إذا أردت بهما بكرة يومك، وغدوة يومك لم تصرفهما، وإذا كانا نكرتين صرفتهما " (١٩٠)

ومذهب سيبيويه أن "بكرة وغدوة" من ظروف الزمان المتصرفة التي لا تنصرف ، قال :" وتقول : سير عليه غدوةُ يا فتى وبكرةُ ؛ فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا ، والنصب فيه على ذلك ؛ لأنه قد تجريه وإن لم يتصرف مجرى يوم الجمعة " (١٩١)

والمشهور بين النحويين أن منع صرفهما للعلمية الجنسية كأسامة ، فيستويان في كونهما أريد بهما من يوم معين ، أو لم يرد بهما التعيين ، فتقول إذا قصدت التعميم : غدوة وقت نشاط ، وإذا قصدت التعيين : لأسيرن الليل إلى غدوةَ . وبكرةَ في ذلك كغدوة (١٩٢) قال ابن مالك : " والذي يتصرف ولا ينصرف غدوة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أولم يقصد ؛ لأن علميتها جنسية فيستعملان استعمال أسامة ، وذؤالة ، فكما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فأحذره ، وتقول قاصدا التعميم : غدوة وقت نشاط، وقاصدا التعيين: لا أشرب الليلة إلى غدوة . وبكرة في ذلك كغدوة."(١٩٣)

الذي يبدو لي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** من كون بكرة وغدوة إذا أريد بهما بكرة يومك ، وغدوة يومك لم يتصرفا ، وإذا كانا نكرتين صرفا ليس بالسديد ، والسديد أن منع صرفهما إنما كان من أجل العلمية الجنسية كأسامة ، ويستويان في كونهما يراد بهما من يوم معين أولم يرد بهما التعيين . فإذا خلوا من العلمية فإنهما يتصرفان وينصرفان ، وعليه جاء قوله تعالى : " ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا (١٩٤)

نيابة المصدر عن الفاعل إذا بني الفعل للمجهول

أجاز **ابن طاهر** أن ينوب المصدر عن الفاعل بعد حذفه ، وبناء الفعل للمجهول ، نحو : سير سيرٌ شديدٌ ،سواء أكان المصدر ملفوظا به كالمثال السابق أو مضمرا دل عليه غير الفعل العامل ، نحو : بلى ، سير ، لمن قال : ما سير سيرٌ شديدٌ ؛ فالنائب ضمير في "سير" دل عليه بغير "سير " وهو القول المذكور. (١٩٥)

فإذا كان المصدر مدلولا عليه بالفعل العامل ، نحو : جلس وضرب ، والمتكلم يريد " جلوس وضرب " فالنحويون لا يجيزونه . وفي كلام **ابن طاهر** ما يشعر بجوازه . قال السيوطي : " ... فإن كان مدلولا عليه بالفعل ، كقولك : جلس وضرب ، وأنت تريد ، هو أي : جلوس وضرب ، ولم يجز ... وفي كلام **ابن طاهر** اشعار بجوازه " (١٩٦)

وقد اشترط النحويون شروطا لإقامة المصدر مقام الفاعل بعد حذفه .

أحدها : أن يكون متصرفا ، فلا يجوز إقامة ، نحو : "سبحان الله ، و"معاذ الله" وأمثال ذلك ، مقام الفاعل ؛ لأن العرب التزمت فيها النصب على المصدر.(١٩٧)

والثاني : ألا يكون للتأكيد ، بخلافه في نحو : قام زيد قياما ؛لعدم الفائدة، إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل ، وحق المسند والمسند إليه أن يفيد أحدهما غير ما أفاد الآخر ، إذ لو كان هو هو للزم أن يكون الكلام غير مركب .

والثالث : ألا يكون مختصا بوصف ، فلا يقال في سير حثيث : سير حثيث . وأجازه الكوفيون ، بل يشترط فيه أن يكون مختصًا في اللفظ أو في التقدير ، نحو :قيم قيام حسنٌ وقيم قيام ، إذا أردت قيامًا ما؛ فحذفت الصفة وأقمت الموصوف مقامه (١٩٨).

فالظاهر من كلام **ابن طاهر** أنه يجيز نيابة المصدر عن الفاعل بلا شرط أو قيد ، والمثال الذي أتي به يوضح أنه لم يراع الشرط الذي اشترطه جمهور النحويين وهو ألا يكون مختصًا بوصف ، فأجازه على الرغم من اختصاصه ،كما ذهب إلي ذلك .

"إذا " الفجائية بيت الحرفية والظرفية

ذهب **ابن طاهر** إلي أن "إذا" تأتي للمفاجأة ،ومعناها الحال لا الاستقبال نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب . وهي حينئذ تكون ظرفاً للزمان إبقاء لها على ما ثبت لها (١٩٩) .

وابن طاهر تابع في قوله للرياشي، والزجاج .واختاره تلميذه ابن خروف (٢٠٠) .

في حين ذهب الكوفيون ، والأخفش إلي أنها خرف .واختاره ابن مالك، ودلل على حرفتيها بعدة أدلة (٢٠١) كما رجحه ابن هشام فقال :" ويرجحه قولهم: خرجت فإذا إن زيدًا بالباب بكسر همزة "إن" لأن "إن" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (٢٠٢).

وهي ظرف مكان عند المبرد ،والفارسي ،وابن جني ،وابن الخياط واختاره ابن عصفور (٢٠٣).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون ،والأخفش ، واختاره ابن مالك من أن "إذا" التي تأتي للمفاجأة حرف هو الصحيح. أما الذين قالوا بظرفيتها، ومنهم **ابن طاهر** فقد اختلفوا فيما بينهم حول أنها ظرف زمان أم ظرف مكان.

والذي يدل على صحة القول بحرفتيها أمور ، هي:

أ- أنها كلمة تدل على معني في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال .

ب-أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وهذا لا يوجد إلا في الحروف، كـ لكن ، وحتي الابتدائية .

جـــ- أنهـا كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ، ولا يكون ذلك إلا في الحروف .

د- أنهـا لـو كانـت ظرفًا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

هـــ- أنهـا لـو كانـت ظرفًا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٢٠٤).

و- أنهـا لـو كانـت ظـرفًا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشـرط، فـإن ذلـك لازم لكـل ظرف صدر به الجواب، نحو :إن تقم فحينئذ أقوم فإن لم تقم فعند مقامك أقوم.

و- أنهـا لـو كانـت ظرفًا لأغنت عن خبرها بعدها ، ولكثر نصب ما بعده علـي الحـال، كمـا كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك : عندي زيد مقيمًا ، وهناك بشر جالساً ، والاستعمال في نحو مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك .

ز- أنهـا كانـت لـو ظـرفًا لـم تقع بعدها "إن" "المكسورة " غير مقترنة بالفاء،كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو :عندي أنك فاضل.(٢٠٥)

توجيه نصب الاسم الظاهر المعطوف علي مضمر "ما شأن" "ومال"

ذهب **ابن طاهر** إلي أنه إذا وقع اسم ظاهر معطوف علي مضمر بعد ما شأن"، "ومال" ، في نحو : ما شأنك وزيدًا ،ومالك وزيدًا، فإنه يكون منصوبا على تقدير فعل محذوف، والتقدير :ما شأنك ولابست زيدًا، ومالك ولابست زيدًا(٢٠٦).

وقد علق أبو حيان على تقدير **ابن طاهر** هذا بأنه يخرج الاسم المنصوب المعطوف على المضمر على أنه مفعول به ، وليس مفعولاً معه (٢٠٧)

وتبع ابن خروف في هذا **ابن طاهر** إلا أنه ذهب مذهبًا آخر بتقدير مصدر، والتقدير :" وملابسة " أو بتقدير فعل هو "كان " وزعم أن هذين التقديرين في كتاب سيبويه"(٢٠٨) .

وزعم السهيلي أن تقدير المصدر للاسم المنصوب هو تفسير معني لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه :مالك تلتبس وزيدًا (٢٠٩) .

وقدر الكسائي في الاسم الظاهر المعطوف وجهين . أحدهما:النصب على أنه مفعول معه .والآخر : الخفض .قال ابن خروف : " حكي عن الكسائي أنه قال :إذا أوقعت ما بال ،وما شأن ،ومال على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه في المعطوف النصب والخفض .تقول :ما بالك وزيدًا، تنصب زيدًا بإضمار الفعل،وإضمار المصدر، ويعمل عمل الفعل كأنك قلت : وتلابس زيداً،وتذكر زيدًا،أو كأنك قلت:ما بالك وملابستك زيدًا، وذكرك زيدًا(٢١٠).

والذي يبدو لي أنه يجوز تقدير مصدر (ملابسة) قبل الاسم الظاهر المعطوف على المضمر فيما سبق .كما يجوز تقدير فعل(لابس) . وعلي كلا التقديرين يكون الاسم أدخل في باب المفعول به عن باب المفعول معه. وهذا التقدير هو الأولي في المعني. أما بقية التقديرات التى تجعله مفعولاً معه- فتحتاج إلي تأويلات بعيدة ،ولا يلتفت لمن استبعد تقدير المصدر لكونه لا يعمل وهو محذوف ؛لأنه قد ثبت إضمار المصدر وإبقاء ما يتعلق به فصيح كلام العرب(٢١١).

الاستثناء بـ "إلا"

أجاز **ابـن طاهر** أن يلي "إلا" في الاستثناء فعل ماض دون أن يتقدم إلا فعل، كما في نحو: ما زيد إلا قام[٢١٢].

ومـا أجـازه **ابن طاهر** لم يقل به أحد من النحاة ،فقد اشترطوا أن يتقدم فعل إذا جـاء بعدهـا فعل ماض [٢١٣] ، نحو قوله تعالى :﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٢١٤] .

وأجـاز المـبرد أن يلـي " إلا" فعل ماضي دون أن يتقدمها فعل بشرط أن يسبق هذا الماضي بـ" قد "، نحو:ما زيد : إلا قد قام . وتبعه في هذا ابن مالك، حيث ذكر أنه يغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بـ "قد "، كقول الشاعر:

وما المجد إلا قد تبين أنه بندى وحلم لا يزال مؤثلا[٢١٥]

والعلـة في اشترط تقدم"قد" أنها تقرب الفعل لماضي من الحال ، فيشبه الفعل المضارع ، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم ، والاسم ب"إلا" أولي ؛ لأن المستثنى لا يكون إلا اسما ومؤولا به .[٢١٦]

وإنمـا أساغ تقدم الفعل وقوع الماضي بعد " إلا " ؛ لأن تقدم الفعل مقرونا بالنفـي يجعـل الكلام بمعنى علما كان كذا وكذا كان كذا وكذا فكان فيه فعلان ، كما كانا مع كلما . [٢١٧]

أمـا الفعـل المضارع فإنه يلي " إلا " دون شرط أو قيد ؛ فقد يقع بعد "إلا" سـواء أتقدم اسم ، نحو : ما زيد إلا يفعل كذا ، أم فعل ، نحو : ما كان زيد إلا يضرب عمرا ، ولا خرج زيدا إلا يجر ثوبه. [٢١٨]

وعـندي أن مـا ذهب إليه **ابن طاهر** من جواز وقوع فعل ما من بعد " إلا " دون أن يـتقدمها فعـل لـيس بالسديد ، لأنه لم يقدم دليلا على ما ذهب إليه من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتضافر أقوال النحاة على اشتراط تقدم فعل أو اقتران الفعل الذي يلي "إلا" ب"قد" التي عن تقدم فعل .

كمـا أن الـوارد في النصوص الفصيحة يؤيد ما ذهب إليه جمهور النحويين كقولـه:"وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون" وما ذهب إليه المبرد وابن مـالك كما في البيت السابق ، وهي نصوص تضعف رأى **ابن طاهر** في الوقت نفسه .

مجئ الحال معرفة

ذهب **ابن طاهر** إلى أن الأسماء المعرفة في نحو : أرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير ليست معمولة لعوامل مضمرة ، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها ومعانيها . (٢١٩)

وقد تبع **ابن طاهر** تلميذه ابن خروف ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، فيكون التقرير في نحو : أرسلها العراك : معتركة . (٢٢٠)

ومذهب جمهور النحاة أن الحال لا تكون إلا نكرة ، في حين أجاز البغداديون أن تكون معرفة ، نحو : جاء زيدا الراكب ، وأجاز الكوفيون تعريفها إذا كان فيها معنى الشرط ، نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسيئ. (٢٢١)

فإن جاءت الحال معرفة فإنها تؤول بنكرة على ما ذهب إليه جمهور النحويين. وقد اختلف النحاة حول هذا التأويل ، حيث ذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الاسماء المعرفة ليست بأحوال في الحقيقة ، وإنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، فبعض هؤلاء قدر تلك العوامل أفعالا، ومنهم الفارسي. (٢٢٢)

ومنهم من قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال ، فيكو التقدير في : أرسلها العراك: تعترك أو معتركة . (٢٢٣)

ذهب ثعلب إلى أن " الجماء الغفير" منتصب على المدح وليس على الحال، وزعم أن قولهم ": أرسلها العراك" إنما انتصب على أنه مفعول ثان لأرسلها المضمنة معنى أوردها . في حين ذهب ابن الطراوة إلى أن انتصاب "العراك" ليس على الحال، بل على الصفة لمصدر محذوف ، أي : الإرسال العراك.(٢٢٤)

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** وتلميذه ابن خروف له وجاهته في نحو : "أرسلها العراك" ؛ فالعراك معرفة موضوعة موضع النكرات، ويكون التقدير : أرسلها معتركة : وأماني نحو : "الجماء الغفير " فالرأي عندي أن تكون على تأويل زيادة اللام ، والتقدير: جاءوا جماء غفيرا .

العامل في الحال وصاحبها

نص **ابن طاهر** على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ؛ وذلك لأنها وإياه كالصفة والموصوف . (٢٢٥)

وما ذهب إليه **ابن طاهر** هو مذهب أغلب النحاة . قال أبو حيان :

" ومذهب الأكثرين أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وهو الذي نختاره خلافا لمن أجاز ألا يكون عاملا في ذي الحال" (٢٢٦)

على أن ابن مالك جوز أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، كما جوز أن يكون العامل فيهما مختلفا، وذلك حملا على المميَّز والمميِّز ، والخبر والمخبر عنه ، " ومعلوم أن ما يعمل في المَّميز والمِّميز قد يكون واحدا وغير واحد ، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه ، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عامل واحد وقد يعمل فيهما عاملان " (٢٢٧)

وقد مثَّل ابن مالك لاتحاد العامل في الأبواب الثلاثة في : المميَّز والمميِّز، والخبر والمخبر عنه ، والحال وصاحبها ، بنحو : طاب زيدٌ نفسًا ، وإن زيدًا قائم ، وجاء زيد راكبًا . ومثَّل لعدم اتحاد العامل في الثلاثة ، بنحو : لي عشرون درهما، وزيد منطلق ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾(٢٢٨).

وقد أبان ابن مالك عن وجه التخالف بين العامل في الحال وصاحبها في الآية الكريمة السابقة ، إذ قال : " فأمة " حال ، والعامل فيها اسم الإشارة، و"أمتكم " صاحب الحال ، والعامل فيها "إن " (٢٢٩).

وعلى ما يبدو أن ابن مالك اعتمد في رأيه على مواضع من كلام سيبويه في كتابه ، لقوله : " هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنيًا على الابتداء؛ لأن المعنى واحد في حال أنه حال

وأن مـــا قـــبله قـــد عمل فيه، ومنعه الاسم الذى قبله أن يكون محمولاً على "إن" وذلك إذا هذا عبدالله منطلقًا .وقال جل ذكره : ﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة﴾(٢٣٠).

والـــذى يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز مجئ العامل في الحال وصاحبها واحدًا كالصفة والموصوف ، أو غير واحد كالمميَّز والمميِّز ، والخبر المخـــبر عنه له وجاهته ؛ لأنه قد ورد الحال وعاملها غير صاحبها في مواضع من كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر :

ها بيّنًا ذا صريح النصح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد (٢٣١)

حيث نصب الحال حرف التنبيه ، وليس له عمل في صاحبها

ولذلـــك فالأولى أن يقول **ابن طاهر** : والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العـــامل فـــي صـــاحبها ؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف ، ولكن يجوز بقلة أن يكـــون كالممـــيَّز والممـــيِّز ، والمخبر والمخبر عنه ، فيكون العامل فيهما ليس واحدًا.

رتبة عامل الحال إذا كان ظرفًا أو مجرورًا

ذهب **ابن طاهر** إلى أن عامل الحال إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فإنه لا يجوز أن يتقدم الحال على الجملة التى فيها الظرف والمجرور . وقد حكى اتفاق النحاة على ذلك ، فلا يقال : قائمًا في الدار زيد (٢٣٢).

بيد أن ما حكاه **ابن طاهر** لاتفاق النحويين في المنع غير صحيح ، فإن الأخفش أجاز في قولهم : " فداء لك " أن يكون " فداء " منصوبًا على الحال ، والعامل فيه "لك" ، وهو نظير : قائمًا في الدار زيد (٢٣٣).

وأجاز ابن برهان – إذا كانت الحال ظرفًا أو مجرورًا ، والعامل فيها ظرفا أو مجرور– التقدم ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾(٢٣٤)، فـ"هنالك " ظرف مكان، وهو حال من ضمير "لله" الذي هو خبر"الولاية"(٢٣٥). ومنعه في غير ذلك .

وإذا توسطت الحال بأن تقدم على عامها دون المبتدأ ، أقوال : أحدها ، الجواز مطلقًا ، نحو : زيد متكئًا في الدار ، وزيد عند هند في بستانها . وعليه الأخفش ، وصححه ابن مالك (٢٣٦).

وقد احتج الأخفش بقول الشاعر :

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان (٢٣٧)

فقوله : " وقد كان " في موضع النصب على الحال من المجرور بالحرف ، وقد تقدم عليه .

وبقول الآخر :

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار (٢٣٨)

فقوله:"محقبي أدراعهم"حال من الضمير المستكن في "فيهم " وقد تقدم عليه.

وبقولـــــه تعالى : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (٢٣٩) . في قراءة من قرأ بنصب " مطويات" على الحال.

وبقولـــــه : ﴿ مَـــا فِـــي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾ (٢٤٠) . بنصب "خالصة "

والثانـــي : المـــنع مطلقًا ؛ لضعف العامل . وعليه الجمهور ، وصححه أبو حيان (٢٤١).

والثالـــث : الجـــواز إذا كانـــت من مضمر مرفوع ، نحو : أنت قائمًا في الدار، والمنع إن كان من ظاهر . وعليه الكوفيون (٢٤٢).

"مِنْ" بمعنى "رب"

ذهب **ابن طاهر** إلى أن "من" إذا لحقت بها "ما" فإنها تكون بمعنى "ربما"، نحو : مما يقال كذا ، أي : ربما يقال كذا (٢٤٣) . وجعل من ذلك قول الشاعر :

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم(٢٤٤)

وممن قال بهذا المعنى من النحويين أيضًا : السيرافي ، وابن خروف ، والأعلم الشنتمري ، وخرجوا عليه قول سيبويه : " واعلم أنهم مما يحذفون كذا"(٢٤٥).

وأنكر أبو علي الشلوبين ، وأصحابه هذا المعنى ، وردوه وتأولوا ما زعمه السيرافي و**ابن طاهر** ، وابن خروف ، والأعلم من ذلك (٢٤٦).

واستظهر ابن هشام أن تكون "من" في البيت ، وقول سيبويه ابتدائية، و"ما" مصدرية (٢٤٧).

وعندي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** ، والسيرافي ، وابن خروف ، والأعلم من أن "من" إذا لحقت بها "ما" فإنها تكون بمعنى "ربما" هو الأولى ؛ لأن هذا المعنى يتوافق وما ورد في البيت السابق ، وقول سيبويه أيضًا.

أما أنها تأتي ابتدائية ، و" ما" مصدرية كما استظهره ابن هشام فهو بعيد ، ولا يلتفت لرد الشلوبين وأصحابه على **ابن طاهر** وغيره لما ذهبوا إليه ، لأنهم لم يقولوا بمعنى يمكن الأخذ به :

معنى " رُبّ "

ذهب **ابن طاهر** إلى أن " رُبّ " لمبهم العدد فتكون للتقليل والتكثير[٢٤٨] .

وقد اختلفت كلمة النحويين حول ما تفيده " رُبّ" من معان على أقوال :

الأول : أنهـا للتقليل دائما ، وهو قول أكثر النحويين كسيبويه ، وعيسى بن عمـر ، ويونـس ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، والأخفش ، والفارسي، والرمانـي ، وابـن جنـي ، والسـيرافي ، والصـيمري ، وجملـة الكوفيين ، كالكسائي، والفراء ، وابن سعدان [٢٤٩].

والثاني: أنها للتكثير دائما. وعليه الخليل ، وابن درستوية ، وجماعة[٢٥٠].

والثالـث : أنهـا للتقليل غالبًا ، والتكثير دائما . وعليه الفارابي ، واختاره السيوطي [٢٥١].

والـرابع : أنهـا للتقلـيل قلـيلاً ، وللتكثير كثيرًا ، وعليه ابن مالك [٢٥٢] ، واختاره ابن هشام[٢٥٣].

والخـامس : أنهـا موضـوعة لهما من غير غلبه في أحدهما . وهو رأي بعض المتأخرين[٢٥٤].

والسـادس : أنها لم توضع لواحد منهما ، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل ، وإنما يفهم ذلك من السياق . وهذا ما اختاره أبو حيان [٢٥٥].

والسـابع : أنهـا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل فيما عدا ذلك. وهو قول الأعلم الشنتمري ، وابن السيد [٢٥٦].

والـذي يظهر لي من هذه الأقوال أن " رُبّ" تفيد التكثير كثيرًا ،وتأتي للتقليل نـادرًا ، وهو الواقع في غير النادر من كلام العرب نثره وشعره . فمن الشعر ، قول الشاعر :

رُبَّ حلم أضاعه عدم المـــا ل ، وجهل غطى عليه النعيم (٢٥٧)

ومنه :

رُبَّ رقد هرمته ذلك اليـــو م ، وأسرى معشـــر أقتـــال (٢٥٨)

ومنه :

ورُبَّ أمور لا تضيرك ضيرة وللقلب من مخشاتهن وجيـب (٢٥٩)

ومنه :

رُبَّ مـــأمول وراج أمـــلا قد ثناه الدهر عن ذاك الأمـل (٢٦٠)

ومنه :

رُبَّ من أنضجـت غيظا قلبه يتمني لي موتًا لم يطـــــع (٢٦١)

ومنه :

ربما تكره النفوس من الأمـــ ـر لـــه فرجة كحـل العقال (٢٦٢)

فـ " رُبَّ " في كل هذه الأبيات تفيد التكثير.

ومـن النـثر قول الرسول ﷺ : " رُبَّ أشعث لا يؤبه له ، لو أقسم على الله لأبرَّ قسمه " (٢٦٣).

ومـنه قـول الأعرابي الذى سمعه الكسائي يقول بعد الفطر : " رُبَّ صائمه لن يصومه ، وقائمه لن يقومه " (٢٦٤).

أما أنها تأتي للتقليل نادرًا فقد ورد في قول الشاعر:

ألا رُبَّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان (٢٦٥).

وهـذا الـذي ذكرته من كون "رُبَّ" تأتي للتكثير كثيرًا ، وللتقليل نادرًا ، هو ظاهر كلام سيبويه (٢٦٦).

أما ما ذهب إليه **ابن طاهر** من كونها المبهم العدد ، وتكون للتقليل والتكثير، فقوله بعيد ، ولذلك لم يقل به أحد من النحاة سوى ابن الباذش (٢٦٧).

هل يجوز وصف مجرور " رُبّ " النكرة ؟

ذهب **ابن طاهر** إلى أن مجرور " رُبّ " النكرة لا يجب وصفه كما زعم ذلك بعض النحويين ؛ لأن تضنهما القلة والكثرة يقوم مقام الوصف (٢٦٨).

وممن قال بذلك من النحويين : الأخفش ، والفراء ، والزجاج . واختاره ابن مالك ، وأبو حيان (٢٦٩) . وهو ظاهر كلام سيبويه (٢٧٠).

في حين ذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين إلى أنه يجب نعت مجرورها . كما عزي ذلك للبصريين ؛ لأن " رُبّ" أجريت مجرى حرف النفي ، حيث لا تقع إلا صدرًا ، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها ، بخلاف سائر حروف الجر ، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملته لذلك (٢٧١).

وقد علق ابن مالك على قول هؤلاء بقوله: " ولا حجة لهم إلا شبهتان"(٢٧٢).

ثم أبان عن هاتين الشبهتين ، وهما . الأولى : أن "رُبّ" للتقليل ، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه فلزم الوصف لذلك .

والأخرى : أن قول القائل : رُبّ رجل عالم لقيت ، رد على من قال : ما لقيت رجلاً عالمًا ، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقًا (٢٧٣).

بيد أن ابن مالك ذكر أن ضعف الشبهتين بين ، ثم بين ضعفهما فقال : "أما ضعف الأولى فلترتبها على أن " رُبّ" للتقليل ، وقد سبق أنها للتكثير ، وعلى تقدير أنها للتقليل فإن النكرة دون وصف صالحة أن يراد بها العموم ، فيكون فيها تكثير ، وأن يراد بها العموم فيكون فيها تقليل . فإذا دخلت عليها "رُبّ" على تقدير وصفها للتقليل أزالت احتمال التكثير ، كما يزال احتمال التقليل بـ "لا" و"من " الجنسيتين ، فإن وصفت بعد دخول "رُبّ" ازداد التقليل . فإن كان

المطلوب زيادة التقليل لا مطلق ، فينبغي ألا يقتصر على وصف واحد ؛ لأن التقليل يزيد بزيادة الأوصاف .وأما الشبهة الثانية فضعفها أيضًا بيّن ؛ لأنها مرتبة على أن "رُبّ" لا تكون إلا جوابًا ، وعلى أن الجواب يلزم أن يوافق المجاب ، وكلا الأمرين غير لازم بالاستقراء . والصحيح أنها تكون جوابًا ، وإذا كانت جوابًا فقد تكون جوابًا موصوفًا ، وجوابًا غير موصوف ، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب ... (٢٧٤).

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** ، وغيره من النحويين من أنه لا يجب وصف مجرور " رُبّ " النكرة هو الأولى عندي ، كما أن مذهبه هذا ليس فيه مخالفة لمذهب سيبويه الذي يرى عدم وصف مجرورها ، بدليل تسويته إياها بـ " كم" ، ووصف مجرور " كم" الخبرية لا يلزم ، فكذا وصف ما سوى بها . قال سيبويه : " وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ رُبّ ... "(٢٧٥).

فتصريح سيبويه بإضافة القول إلى الرجل بـ " رُبّ" مانع كونه صفة ؛ لأن الصفة لا تضاف إلى الموصوف (٢٧٦). وهذا دليل على أنه لا يقول بوجوب وصف مجرور "رُبّ" النكرة ، وهو الصحيح الذي عليه **ابن طاهر** ، وغيره .

تعلق " رُبّ"

ذهب **ابن طاهر** إلى أن " رُبّ" ليس لها متعلق ، في نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته أو لقيت ؛ " لأن مجرورها مفعول في الثاني ، ومبتدأ في الأول ، أو مفعول على حد : زيدًا ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن "رُبّ" لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل " (٢٧٧).

وابن طاهر تابع في هذا للرماني (٢٧٨).

في حين ذهب جمهور النحويين إلى أنها تتعلق بالعامل ، واختلف من قال : إنها تتعلق في حذف ما يتعلق به ؛ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن حذفه للعلم به نادر (٢٧٩)، كقول الشماخ :

وبلدة قفر تُمشّى نعامها كمشي النصاري في خفاف اليرندج(٢٨٠)

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن حذفه كثير ، وتبعه في هذا الجزولي ، وبه جزم ابن الحاجب (٢٨١).

وذهب الأصبهاني إلى أنه لا يجوز حذفه ألبته ، ولحن ما روي من ذلك ، وقد ردّ السيوطي قول الأصبهاني محتجًا بقولهم : ربّ رجل قام ، ورُبّ ابن خير من ابن ، وقول الشاعر:

ألا رُبّ من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير أمين (٢٨٢)

وذهب بعض النحويين إلى أنه لازم الحذف ؛ لأنه معلوم كما حذف في : " تالله " ، "وبسم الله " (٢٨٣).

وفصّل ابن أبي الربيع فذكر أنه يجب حذفه إن قامت الصفة مقامه ، نحو : رُبّ رجل يفهم هذه المسألة ، أي : وجدته ، فإنه لم تقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان هناك دليل أم لا ؛ كأن تسمع إنسانًا يقول : ما رأيت رجلاً عالمًا ، فتقول : رُبّ عالم رأيت ، ولك حذف رأيت (٢٨٤).

والذي يظهر لي أن " رُبّ" يجوز تعلقها بالفعل إلا أن الأكثر أنه يحذف لكثرة الاستعمال ، كما في متعلق : بسم الله ؛ ولأنه جواب ، والجواب يحذف اختصارًا.

" أيمن " مشتق من اليمين

ذهب **ابن طاهر** إلى أن " أيمن " – في القسم – مشتق من اليمين [٢٨٥]. وهو قول سيبويه [٢٨٦].

في حين ذهب الشلوبين إلى أن " أيمن " مغير كـ " امرئ" ، و" ابن " فلا يطالب بوزنه ، كما لا يطالب بوزن " امرئ" . إذ ليس في الكلام مثله [٢٨٧].

وذهب غيره إلى القول بأنه مغير من " فعل" اسم مشتق من اليمن كـ امرئ مغير عن مرئ [٢٨٨].

وعلى ما يبدو أن سبب هذا الخلاف بين النحويين يرجع إلى كونه مفردًا أو جمعًا ؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين على " أفْعُل" كأفلس ، لأن بناء " أفعل " لا يوجد في الأسماء مفردًا [٢٨٩] . وتبعهم في ذلك ابن مالك [٢٩٠].

ورُد قول الكوفيين بأنه لو كان جمعًا للزمت همزته الفتح والقطع ، وميمه الضم ، ولجاء مرفوعا ومنصوبًا [٢٩١].

في حين ذهب كثير من النحويين إلى أنه مفرد مشتق من اليمين – كما ذهب سيبويه وذهب آخرون إلى أنه مشتق من اليمن . وعليه ابن هشام [٢٩٢].

وعندي أن ما ذهب إليه **ابن طاهر** من كون " أيمن في القسم مشتق من اليمن هو الأولى ؛ لأن أغلب النحويين عليه ، قال ابن عصفور : " وأما أيمن الذي هو اسم مفرد من اليمين فلم يستعمل إلا في القسم ..."[٢٩٣].

إضافة المتحدين في المعنى

أجاز **ابن طاهر** إضافة المتحدين في المعنى دون دعوى نقل أو حذف ، كما في نحو : مسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وبقلة الحمقاء ، وحبة الخضراء ، وليلة القمراء ، ويوم الأول ، وساعة الأولى ... [٢٩٤].

وما ذهب إليه ابن طاهر تابع فيه للكوفيين . وممن قال به أيضًا : ابن الطراوة، وابن خروف وغيرهما [٢٩٥].

لكن الكوفيين وابن طاهر وغيرهم اشترطوا لصحة الإضافة في مثل هذه التراكيب دون نقل أو حذف ، اختلاف اللفظ ؛ وذلك تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه ، نحو : يوم الخميس ، ونحو قوله تعالى : ﴿ شهر رمضان ﴾ [٢٩٦] ، وقوله : ﴿ وعد الصدق ﴾ [٢٩٧] وقوله : ﴿ حق اليقين ﴾ [٢٩٨] ، وقوله : ﴿مكر السيئ ﴾ [٢٩٩] ، وقوله : ﴿ حب الحصيد ﴾ [٣٠٠]، وقوله : ﴿حبل الوريد ﴾[٣٠١].

واحتجوا بأن هذا جاء في : النعت ، والعطف ، والتأكيد ــ نحو قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [٣٠٢].

ونحو قول الشاعر :

وقدمت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبًا ومينًا[٣٠٣]

فقوله : " كذبًا ومينًا " عطف فيه الشاعر " مينًا " على مرادفه "كذبًا".

ونحو قوله تعالى – في التأكيد – ﴿ كلهم أجمعون ﴾ [٣٠٤].

أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز إضافة المتحدين في المعنى ، ويشمل ذلك ما يلي :

(أ) منع إضافة الاسم لمرادفه ، نحو : ليث أسد .

(ب) منع إضافة الموصوف إلى صفته ، نحو : عمل جاد.

(ج) منع إضافة الصفة إلى موصوفها ، نحو : جاد عمل .

فإن سمع ما يوهم شيئا مما سبق ، فإنه يؤول ، نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وبقلة الحمقاء ، وحبة الخضراء ، وساعة الأولى ...

فالبصـــريون يرون أن الإضافة في الأصل إلى موصوف محذوف في نحو : صـــلاة الأولى ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ، وفي نحو : مســجد الجــامع : مســجد الوقــت الجامع ، أو اليوم الجامع ، وفي نحو : دار الآخــرة: دار الحياة الآخرة ، أو الساعة الآخرة ، وفي نحو : بقلة الحمقاء : بقلة الحبة الحمقاء ، وفي نحو : ليلة القمراء : ليلة الساعة القمراء ... (٣٠٥).

وذهــب بعض النحويين إلى أن ما توهم فيه هذه الإضافة ، فإنه من قبيل ما أضــيف فيه المسمى إلى الاسم ، كأن نقول : البقلة التي هي صاحبة هذا الاسم ، وكذا الباقي ... (٣٠٦).

والــذي يــبدو لــي أن ما ذهب إليه الكوفيون ، وابن طاهر هو الأسد؛ لأن مذهــبهم لا يحتاج إلى تكلف تقدير من ناحية ، ومن ناحية أخرى ؛ لأن في كلام العرب – شعره ونثره – ما يشهد لهم بصحة مذهبهم ، فقد نقل عن العرب قولهم نــثرًا : ســعيد كــرز ، وخشرم دبر ، وصلاة الأولى ، وسحق عمامة ، وجرد قطــيفة ... إلا أن البصــريين أولوا كل ذلك بتأويلات متكلفة لا يمكن للعربي أن يقدرها في ذهنه في أثناء نطقه بمثل هذه العبارات .

ومن الشعر قول الشاعر:

إنا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام الناس فادعينا(٣٠٧)

فقولــه : " كرام الناس " أضاف فيه الشاعر الصفة " كرام " إلى موصوفها " الناس" . وقول الآخر :

كخشرم دبر له أزمـــل أو الجمر حش بصلب جزال (٣٠٨)

فقوله " خشرم دبر " أضاف فيه "خشرم" إلى "دبر" ، وكلاهما اسم للنحل.

وقول الآخر :

لم يبق من زغب طار الشتاء به على قرى ظهره إلا شماليك (٣٠٩)

فقوله : قرى ظهره " أضاف فيه "قرى " إلى "ظهر" وهما شيء واحد .

وهــذا كله يدل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون وابن طاهر ، وأن مذهبهم خال من التكلف الذي يخرج النصوص عن ظاهرها.

حذف عامل المصدر

ذهب ابن طاهر إلى أن هناك بعض المصادر التي ليس لها فعل من لفظها، أو أميت فعلها ، تأتي مضافة ، ومفردة ، نحو : ويح" ، وهى كلمة تقال رحمة، و"ويس " وهي كلمة تقال في معنى رأفة ، وهي مضافة إلى المفعول . ومتى أضفتها لزمت النصب ، ولا يجوز فيها الرفع ؛ لأنه مبتدأ لا خبر له . فإذا أفردت جاز الرفع والنصب ، تقول : ويح له ، وويحًا له ، وويل له ، وويلاً له، ولا يقوى النصب في هذا قوته في غيره ؛ لأن هذا مصدر لا فعل له ، وإنما يقوى النصب في المصدر الذي له فعل ، نحو . حمدًا وشكرًا ؛ فالرفع في نحو: ويح ، وويل قوي ، والغالب على "ويح" الرفع ، وعلى "تب" النصب إذا أفرد ، نحو : تباله ، ويجوز : تب له [٣١٠].

وما ذهب إليه ابن طاهر من جواز مجئ هذه المصادر مضافة ، ومفردة هو رأي النحويين ، وقد اتفق توجيهه لها عند مجيئها مضافة أو مفردة مع بعض النحويين، واختلف مع آخرين .

فمن الذين اتفق معهم الجزولي الذي يرى أن " ويسه " مثل " ويحه" ، جاء للاستصغار والاحتقار ، وللمتعجب منه : ويبًا له ، ووويبك ، وويب غيرك ، وإذا أضيفت وجب النصب ، وإذا أفردت جاز الرفع والنصب ، وإذ أفرد " ويح" و"تب" فالغالب على تب " النصب ، وعلى "ويح" الرفع [٣١١].

أما سيبويه فقد اختار أن يجعل كل واحد منهما على وجهه إذا أفرد ؛ فإذا قالوا : تبًا له ، وويحًا له ؛ فبالنصب،والعرب لاتقول:ويح إلا مع خبره[٣١٢].

وذهب ابن أبى الربيع إلى ان "تبا له " ألزم النصب ،وويح له ألزم الرفع؛ فإن عطفت "ويحا" على "تب" نصبت،وإن عطفت "تبا" على" ويح" فكما له قبل العطف ، ويكون عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وإن قلت : تبا له ، وويح له ؛ فالرفع في وويح له ومنع المازني عطف أحدهما على الآخر [٣١٣].

وعـندي أن هذه المصادر تأتي منصوبة إذا جاءت مضافة ، نحو : ويحه ، وويح فلان ، وويحًا له . وفي الحديث : " ويح عمار تقتله الفئة الباغية " (٣١٤).

وقال الشاعر :

فلا تجبهيه ويب غيرك إنه فتى عن دنيات الخلائق نازح (٣١٥)

أمـا إذا جاءت هذه المصادر مفردة فإنه يجوز فيها النصب على أنها مفاعيل مطلقـة محذوفة العامل الذى ليس من لفظها ، ويجوز فيها الرفع فتجعل مبتدأة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ﴾ (٣١٦).

اسم الفاعل من المتعدي وغير المتعدي

انفرد ابن طاهر عن النحويين بالتفريق بين اسم الفاعل المأخوذ من فعل متعد ، ويعمل النصب في معموله ، وبين المأخوذ من فعل غير متعد وغير عامل النصب في معموله ، حيث ذكر أن الاسم هو الذي يسمى اسم فاعل في الاصطلاح وأما إذا كان من النوع الآخر فإن يسمى " صفه فاعل " في الاصطلاح ، و" اسم فاعل " في اللغة (٣١٧) . ووافقه في هذا ابن خرف (٣١٨).

وما قال به ابن طاهر وتابعه فيه ابن خروف لم يقل به أحد من النحويين ، فلم نجد نحويًا فرق هذا التفريق في ترجمة هذا الباب . قال ابن يعيش: " فلما كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل ، والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول : زيد ضارب عمرًا ، وزيد ضارب لعمرو ؛ فتكون مخيرًا بين أن تعديه بنفسه ، وبين أن تعديه بحرف الجر لضعفه ... (٣١٩).

فنص ابن يعيش يدل على أن النحويين جعلوا اسم الفاعل مصطلحًا يطلق على المأخوذ من الفعل اللازم أو المتعدى على حد سواء ، كما أنه يدل على أن ما انفرد به ابن طاهر وتبعه فيه ابن خروف من المسائل التي ينقصها الدليل للأخذ بها ؛ فقد اطلق ابن طاهر قوله دون وجود سند علمي عليه ، لهذا أجد التفريق هنا لا معنى له .

هل اسم الفاعل الخالي من " أل" الذي بمعنى الماضي يعمل في المرفوع؟

ذهب ابن طاهر إلى أن اسم الفاعل الخالي من " أل" الذي يأتي بمعنى الماضى ولم يعتمد على شيء قبله لا يجوز أن يعمل الرفع في الفاعل المضمر ، ولا يتحمله ، سواء أكان بارزًا أو مستترًا . وتبعه في هذا ابن خروف (٣٢٠).

وما ذهب إليه ابن طاهر جاء مخالفا لما حكاه ابن عصفور عن اتفاق النحويين على أنه يرفعه (٣٢١).

وقد اختلفت كلمة النحويين حول إعمال اسم الفاعل في المرفوع بعده ؛ فذهب البصريون إلى أنه يرفع الظاهر . وظاهر كلام سيبويه يدل على أنه يجيز رفع اسم الفاعل للفاعل الظاهر ، نحوْ : مررت برجل قائم أبوه أمس ؛ وبرجل ضارب أبوه أمس . في حين ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يرفعه ، وأنه صار كالفاعل ، وهو مذهب ابن جني ، واختاره الشلوبين ، وأكثر المتأخرين (٣٢٢).

أما إذا كان الفعل مضمرًا سواء أكان بارزًا أو مستترًا ؛ فمذهب جمهور النحويين جواز رفعه من عامله اسم الفاعل ، وخالفهم في ذلك ابن طاهر الذي ذهب إلى أنه لا يرفعه ولا يتحمله . وقد ردّ بعض النحويين ما ذهب إليه ابن طاهر ، ووصفوا قوله بالبعد (٣٢٣).

وعندي أن ما ذهب إليه ابن طاهر ليس بالقول السديد ؛ لأن سيبويه وجمهور النحويين أجازوا رفع اسم الفاعل لفاعله المضمر ، فضلاً عن أنه رأي المحققين من النحاة . قال أبو حيان : " والذي تلقفناه من الشيوخ أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير " (٣٢٤).

هل يجوز إعمال صيغ المبالغة إذا كانت بمعنى الماضي ؟

أجـاز ابن طاهر إعمال صيغ المبالغة عمل الفعل إذا كانت خالية من " أل"، وجـاءت بمعنى الماضي . واستدل على ذلك بأنها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها . وتبعه في ذلك تلميذه ابن خروف (٣٢٥).

وجعلا من ذلك قول الشاعر :

بكيت أخا اللأواء بحمـد يومه كريم رؤوس الدارعين ضروب(٣٢٦).

حيـث أعمل الشاعر صيغة المبالغة " ضروب" عمل الفعل فنصب "رؤوس"، وهو يندب ميتًا فدل ذلك على أنه يريد بضروب معنى الماضى (٣٢٧).

وقـد ردّ ابـن عصـفور ما ذهب إليه ابن طاهر ، ووصف مذهبه بالفساد ، فقال : " وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بل هو محمول على حكاية الحال ..." (٣٢٨)

ومـا ذهب إلية ابن طاهر – وتبعه فيه ابن خروف – مردود عندي ، وذلك لأنهمـا لـم يجـيزا إعمال اسم الفاعل إذا كان مجردا من " ال" ، ولم يعتمد على شـئ، وجاء بصيغة الماضي مع أن صيغة المبالغة محمولة على اسم الفاعل في الإحكام ، والشروط ، والاتفاق ، والاختلاف .

كمـا أن إعمال اسم الفاعل النصب في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي لم يقل به إلا الكسائي ، وبعض النحويين .(٣٢٩)

إذن فالأمـر محل اختلاف في اسم الفاعل ، وصيغ المبالغة محمول عليه – كما سبق – وعليه فإنه لا يجوز إعمالها ، وهي بمعنى الماضي .

زمان الصفة المشبهة باسم الفاعل

ذهب ابن طاهر إلى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل في العمل ، تكون للأزمنة الثلاثة ، أي : الماضي ، والحال ، والاستقبال. وأجاز أن تقول : مررت برجل حاضر الابن غدا ، فتكون بمعنى المستقبل . (٣٣٠)

وقد اختلفت كلمة النحويين حول زمان الصفة المشبهه باسم الفاعل على أقوال . أحدها: أن الصفة المشبهة لا يشترط فيها أن تكون بمعنى الحال . وعليه أكثر النحويين (٣٣١)

والثاني : أن الصفة المشبهة أبدا بمعنى الماضي . وعليه السيرافي .وهو ظاهر كلام الأخفش ، حيث نقل السيوطي قوله :" والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبني منها " قد فعل " (٣٣٢) .

والثالث: أنها لا تكون بمعنى الماضي ، وإنما للحال ، وإليه ذهب ابن السراج ، والفارسي . وهو اختيار الشلوبين، سواء رفعت أو نصبت ؛ لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه؛فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيا ولا استقبالا؛لأنها لما شبهت باسم الفاعل لم تقو قوته في عملها في الزمانين.(٣٣٣)

والرابع: جمع فيه بعض النحويين بين قوله السيرافي أنها تأتي أبدا بمعنى الماضي ، وقول ابن السراج أنها لا تكون بمعنى الماضي وإنما الحال .

قال السيوطي: " لا يريد السيرافي بقوله : إنها للماضي أن الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار . ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت قبل الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا(٣٣٤) .

والذي يبدو لي أن مجئ الصفة المشبهة باسم الفاعل دالة على الحال أول الحاضر ، لكونها صفة دالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال وعليه فإن ما ذهب إليه ابن طاهر هو الأولى ؛ وذلك لأن الصفة المشبهة – في لفظها – تصلح لجميع الازمنة إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ، نحو : كان زيد حسنا فقبح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن فقط حسن . وهذا ما يدل عليه قول ابن طاهر حينما نقل عنه أنه أجاز أن يقال : مررت برجل حاضر الابن غدا ؛فتكون الصفة المشبهة في هذا المثال دالة على الاستقبال بقرينة (غدا) .

توكيد المحذوف

أجاز ابن طاهر توكيد المحذوف ، نحو: الذي ضربته نفسه زيد ، فيقال : الذي ضربت نفسه زيد ، والمراد : ضربته ؛ فحذف الضمير المؤكد ، وبقى المؤكد الذي هو نفسه . (٣٣٦)

وابن طاهر تابع في هذا للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فأجابه أبنه يرفع بتقديرهما صاحباي أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعينهما أنفسهما . (٣٣٧)

وممن وافق الخليل وسيبويه – وعليه ابن طاهر : المازني ، وجماعة ، استدلوا بقول الشاعر

إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذا مضوا مهلا (٣٣٨)

وكذا استدلوا بنحو :" إن محلا وإن ولدا " فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بـ "إن". قال ابن هشام: " وفه نظر ؛ فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر "(٣٣٩)

في حين ذهب الأخفش ، والفارسي ، وابن جني ، وثعلب إلى عدم جواز توكيد المحذوف ، وصححه ابن مالك (٣٤٠) ؛ وذلك لأن التوكيد بابه الإطناب ، والحذف للاختصار فتدافعا ، ولأنه لا دليل على الحذف . (٣٤١)

وقال الصفار : " إنما فر الأخفش من حذف العائد في نحو : الذي رأيته نفسه زيد ؛ لأن المقتضى للحذف الطول ، ولهذا لا يحذف في نحو : الذي هو قائم زيد ، فإذا فروا من الطول فكيف يؤكد ؟ " (٣٤٢)

والذي يبدو لي أنه يجوز توكيد المحذوف إذا كان معلوما ، على ما ذهب إليه الخليل ، وسيبويه ، وابن طاهر ، وجماعة ، ولا التفات لقول الأخفش ومن تبعه ؛ وذلك لأن المحذوف لدليل كالثابت . قال ابن هشام :" وأما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ؛لأن المحذوف لدليل كالثابت " (٣٤٣) .

نوع أسلوب النداء

نص ابن طاهر على أن أسلوب النداء خبري ، قال :" النداء خير صدقته المشاهدة ، يعني أنك إذا قلت في الأعلام : يا زيد ، لم يصح أن يقال في جوابه صدق أو كذب : لانك في حال نداء وشروع في التصويت ، فزال احتمال التكذيب بالمشاهدة . (٣٤٤)

أما جمهور النحاة فذهبوا إلى أنه أسلوب إنشائي . قال ابن مالك : " المنادى مفعول في المعنى ؛ لأنه مدعو ... وناصبه أنادي لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء ، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه ، وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار ، ولا سيما قصد الإنشاء ، فإن الاهتمام به في غاية الوكادة ؛ لأن إظهار أنادي يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء ، والغرض علم السامع بأنه منشئ له ، والإضمار معين على ذلك .. " (٣٤٥)

ومن النحويين من زعم أنه خبر مطلقا (٣٤٦) ، ومنهم من ذهب إلى أنه خبر مع الصفات فقط قاله أبو علي الفارسي وزعم أنك " إذا قلت : يا فاسق يا زاني، وجب الحد على القاذف ؛ لأنه علق بالمقذوف حديثا محتملا للصدق والكذب إلا أن يأتي بالمخرج منه (٣٤٧) أما إذا كان النداء بغير صفة ، فإنه يكون إنشائيا(٣٤٨).

والذي يبدو لي أن أسلوب النداء أسلوب إنشائي وإن كانت صورته الخبر، نحو : صلى الله عليه وسلم ونحو : رضي الله عنه ، ونحو : رحمة الله...

عمل عامل المنادى النصب في الحال

ذهب ابن طاهر إلى القول بجواز عمل عامل المنادي النصب في الحال مطلقًا ، وذلك إذا نودي حال قيامه ، نحو : يا زيد قائمًا (٣٤٩).

وابن طاهر مسبوق في إجازة هذا – بالمبرد الذي جعل منه قول الشاعر :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام (٣٥٠)

كما ذهب إلى ذلك أيضًا ابن طلحة من المتأخرين (٣٥١).

في حين منع الكوفيون ، وبعض البصريين أن يعمل عامل المنادى النصب في الحال (٣٥٢).

وفصل الأخفش والمازني ، والفارسي بين أن تكون الحال مؤكدة أو مبينة ، ولم يجوزوه (٣٥٣).

وعندي أن ما ذهب إليه المبرد ، وابن طاهر ، وابن طلحة من جواز إعمال عامل المنادي النصب في الحال له وجاهته ؛ لأن كثيرًا من النحويين ذكروا أنه يجوز أن يكون عاملاً في المصدر كذلك ، وعليه قول الشاعر :

يا هند دعوة صب هائم دنف مني يوصل وإلا مات أو كربا(٣٥٤)

كما أنه عمل في الظرف ، كقول الشاعر:

يا دار بين النقي والحزن ما صنعت يد النوى بالألى كانوا أهاليك (٣٥٥)

وعليه فإنه يجوزا أن يعمل في الحال كذلك ، كما في قول الشاعر:

يا أيها الربع مبكيًا بساحته كم قد بذلت لمن واخاك أفراحا(٣٥٦)

تقدير ناصب الاسم الواقع بعد إياك في باب التحذير

ذهب ابن طاهر إلى القول بأن الاسم الواقع بعد " إياك" في باب التحذير، في نحو : إياك والشر ، أو إياك والأسد في الصورة التى تشتمل على ذكر المحذر ضميرًا منصوبًا للمخاطب (إياك) وبعده المحذر منه يكون اسمًا مسبوقًا بالواو ، هذا الاسم المنصوب يكون بفعل محذوف وجوبًا يقدر مغايرًا للفعل الناصب لـ" إياك " ، فيكون الكلام – على هذا – من جملتين . وقد تبعه في هذا ابن خروف(٣٥٧).

في حين ذهب السيرافي ، وجماعة منهم : أبو البقاء ، وابن الناظم (٣٥٨) إلى أن الاسم المنصوب بعد إياك معطوف عليها ، والكلام – على ذلك -جملة واحدة، والتقدير في : إياك والأسد : إياك باعد من الأسد ، والأسد من نفسك ، فكل منهما مباعد (٣٥٩).

وزعم ابن مالك أن : إياك والأسد ليس من عطف الجمل كما ذهب إليه ابن طاهر ، ولا من عطف المفرد كما ذهب إليه السيرافي وجماعة على التقدير الذي قدروه في نحو : إياك والشر ، بل هو من عطف المفرد على تقدير : اتق تلاقي نفسك والشر ؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (٣٦٠).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن طاهر ، وتبعه فيه ابن خروف ، هو الأولى ؛ وذلك ليتسير تقدير فعل مناسب للمقام دون التقيد بفعل : أحذر أو غيره، فيكون غير الفعل الناصب للضمير " إياك" ، فيجتمع في الأسلوب فعلان محذوفان مع مرفوعيهما ،ففي نحو : إياك والأسد ، التقدير : إياك باعد من الأسد ، واحذر الأسد ... فيكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه.

"أن" الناصبة للمضارع الموصولة بالماضي والأمر

نص النحويون على أن " أنْ" الناصبة للمضارع توصل بالفعل المتصرف، مضارعًا كان ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٣٦١)، أو ماضيًا، نحو قوله : ﴿ أن كان ذا مال ﴾(٣٦٢)، وقوله : ﴿ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾(٣٦٣)، أو أمرًا كحكاية سيبويه : " كتبت إليهم أن قم " ، أو نهيًا ، نحو : كتبت إليه ألا تفعل (٣٦٤).

وخالفهم ابن طاهر ، وذهب إلى أن " أنْ" الداخلة على الماضى غير الناصبة للمضارع ، فتكون " أن " على مذهبه – مشتركة أو متجوزًا بها ، واستدل بقوله بأمرين :

أحدهما : أن " أن" الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين ، وسوف.

والآخر : أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد " إنْ" الشرطية ، ولا قائل به (٣٦٥).

وقد ردّ ابن هشام دليلي ابن طاهر ، فقال : " والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد ؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال ، وتدخل على الأمر باطراد واتفاق ، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق . وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت في محله ، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه "(٣٦٦) .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن طاهر غير سديد ؛ لأن " أنْ" هذه توصل بالماضى في فصيح الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ولولا أن ثبتناك﴾(٣٦٧). وتوصل بالأمر والنهى كذلك كما سبق . قال سيبويه في حديثه عن قول الخليل :

" وأمـــا قوله : كتبت إليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين ، على أن تكـــون "أن" التـــي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي ، كما تصل الـــذي بـــــ تفعل إذا خاطبت حين تقول : أنت الذى تفعل ... والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة أي "[٣٦٨].

وترتيـــبًا على ما سبق فإن " أنْ" هذه التي تدخل على الماضى أو الأمر تكون نوعًـــا مـــن المصدرية ؛ لأن المصدرية تدخل على المضارع والماضي أيضًا ، ولـــيس كمـــا زعـــم ابـــن طاهر من أن " أنْ" الداخلة على الماضى غير الناصبة للمضارع.

رفع الفعل المضارع بعد " إذن "

ذهب جمهور النحويين إلى أن " إذن " تعمل النصب في الفعل المضارع بعدها بعدة شروط ، منها : أن تكون متصدرة ، وأن يكون الفعل معها دالاً على الاستقبال لا الحال ، وألا يفصل بينهما بغير ما حدده النحويون ، نحو قول شخص لآخر : سأزورك ، فيقول : إذن أكرمك (٣٦٩).

بيد أن عيسى بن عمر نقل عن بعض العرب أنهم يلغون " إذن " مع توافر الشروط ، قال السيوطي : " وإلغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عمر ، وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب" (٣٧٠).

وقد خرّج ابن طاهر وجه رفع الفعل بعد "إذن" بأنه من الجائز أن يكون الفعل دالاً على الحال لا الاستقبال ، قال : " ما رواه عيسى من الرفع إنما جاز ذلك فيه ؛ لأنه فعل حال لا مستقبل " (٣٧١).

ويبدو أن تخريج ابن طاهر لرفع الفعل بعد "إذن" له وجاهته ، قال سيبويه : " وتقول إذا حدثت بالحديث : إذن أظنه فاعلاً ، وإذن إخالك كاذبًا ؛ وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة ، فخرجت من باب " أن"، و"كي" ؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع ، ليس في حال حديثه فعل ثابت ، ولما لم يجز ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة إنما " (٣٧٢).

وقد خالف سائر الكوفيين ؛ فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد "إذن" إلا أن أبا حيان ذكر أن رواية الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدًا ، ولذا أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل(٣٧٣).

وذهب ابن عصفور إلى أن إلغاء عمل " إذن " على ما حكاه عيسى بن عمر قليل جدًا (٣٧٤). في حين وصفه المالقي بالشذوذ الذي لا يعتبر (٣٧٥).

وقال المرادي: "ولا يقبل قول من أنكر إلغاء إذن مع استيفاء الشروط"(٣٧٦).

والذي يبدو لي أن تخريج ابن طاهر لوجه رفع بعض العرب للفعل بعد "إذن" على الرغم من استيفاء شروط إعمالها من باب الظن الذي لا يستند على شيئ مسموع ، والذي يدل على ذلك أنه لم يصرح على وجه التحديد لماذا رفع الفعل بعدها ؛ فقد يكون بسبب تصدر "إذن" ، وقد يكون بسبب فصلها عن الفعل، وقد يكون بسبب أن الفعل معها دال على الحال لا الاستقبال .

وعندي أنه يجوز رفع الفعل بعد "إذن" في هذه اللغة ، وهذا مقبول في الاستعمال لكونه نقل عن عرب ، وناقلها ثقة لا يشك في نقله ، لكنها لغة نادرة لا يصح أن نبنى عليها قاعدة ، أو نجعلها لغة قياسية ؛ فالكسائي ، والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل لم يقبلاها.

الفصل بين "إذن" والفعل بالقسم والدعاء

اشترط النحويون شروطًا لإعمال "إذن" النصب في الفعل المضارع بعدها ، ومن بين هذه الشروط أن تتصل إذن بالفعل دون فاصل بينهما (٣٧٧).

بيد أنهم استثنوا من الفصل القسم المحذوف الجواب ، و"لا" النافية ، نحو قول الشاعر :

إذن – والله – نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب(٣٧٨)

حيث فصل بين "إذن "، ومنصوبها الذي هو الفعل" نرميهم" بالقسم الذي هو لفظ الجلالة "الله".

ونحو قوله تعالى : " فإذن لا يؤتون " في قراءة ابن مسعود بالنصب(٣٧٩).

وأجاز ابن طاهر ، وابن بابشاذ أن يفصل بين "إذن" ومنصوبها الذي هو الفعل المضارع بالنداء والدعاء ، فأجازا : إذن – يا زيد – أحسن إليك ، وإذن – يغفر الله لك – يدخلك الجنة (٣٨٠).

وأجاز ابن عصفور ، والأبذي الفصل بينهما بالظرف ، نحو : إذن –غدًا– أكرمك (٣٨١).

وذهب الكسائي ، والفراء ، وهشام الضرير إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل ، نحو : إذن زيدًا أكرم ، وإذن فيك أرغبَ . والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب ، وهند هشام الرفع ، نحو : إذن فيك أرغب ، وأرغبُ ، وإذن صاحبك أكرمُ وأكرمَ (٣٨٢).

والذي يبد ولي أنه يجوز الفصل بين إذن ومعمولها الفعل المنصوب بالقسم المحذوف الجواب ، و"لا" النافية فقط ، لأن هذين الموضعين هما اللذان ورد السماع بهما . أما ما ذهب إليه ابن طاهر من جواز الفصل بينهما بالنداء والدعاء ، وما ذهب إليه ابن عصفور ، والأبذي من جواز الفصل بالظرف . وما ذهب إليه الكسائي وغيره من جواز الفصل بمعمول الفعل، فلا يلتفت إليه ؛ لأن كل هذه المواضع في حاجة إلى سماع من العرب الموثوق بهم ، ولم يرد عن العرب السماع بذلك ، ولذلك قال أبو حيان معلقًا على من أجاز الفصل بما سبق : " والصحيح أن ذلك لا يجوز "(٣٨٣) .

جزم الفعل بعد ما يدل على الأمر بما صورته صورة الخبر

ذهب النحويون إلى القول بأن الفعل قد يجزم في الجملة التى فيها ما يدل على الأمر بما صورته صورة الخبر ، سواء أكان اسمًا ، نحو : حسبك ينم الناس ، أم فعلا ، نحو : اتقي الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه ، أم اسم فعل نحو: نزال أكرمك ، وعليك زيدا يحسن إليك ، ومكانك تسترح فإنه في هذه المواضع يجوز جزم الفعل على الجواب ، كما في الأمر (٣٨٤) .

وقد اختلف النحويون حول إعراب " حسبك " في " حسبك ينم الناس " ، حيث ذهب ابن طاهر إلى أنه مبتدأ ، ليس له خبر ، وقد احتج لذلك بأنه في معنى مالا يخبر عنه (٣٨٥).

وذهب المرادي ، وجماعة من النحويين إلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير: أي حسبك السكوت ، ولا يظهر هذا الخبر ، والجملة على ذلك متضمنة معني : اكفف (٣٨٦).

أما الكسائى فذهب إلى أن الأمر يأتي في صورة الخبر ، واسم الفعل يكون لهما جواب منصوب بعد الفاء ،نحو : صه فأحدثك ، ونزال فأنزل، وحسبك الحديث فينام الناس (٣٨٧).

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه جمهور النحاة ، هو الأولى ؛ وما ذهب إليه الكسائي في حاجة إلى ما يؤيده.

وأما " حسبك" فمبتدأ بلا خبر ، كما ذهب إليه ابن طاهر ؛ لأنه معنى ما لا يخبر عنه ، وذلك لأن هذه الجملة في هذا السياق لها خصوصية تميزها عن الجملة الاسمية .

اختصاص "لو" بالفعل

ذهب جمهور النحاة إلى أن "لو" لا يليها إلا الفعل ، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة شعر . وهذا ما ذهب إليه ابن طاهر أيضا [٣٨٨]، وجعل منه قول الشاعر:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري[٣٨٩].

حيث قدّر ابن طاهر ارتفاع" حلقي " بعد "لو" في البيت على إضمار "كان" الشأنية ، وحمل ارتفاعه على هذا التقدير على ارتفاع " التقدم " بكان الشأنية أيضًا بعد " هلا" في قول الشاعر:

الآن بعد لجاجتي تلحونني هلا التقدم والقلوب صحاح [٣٩٠]

قدّره ابن طاهر " هلاّ كان التقدم ، وقوله : " والقلوب صحاح " جملة في موضع الحال "[٣٩١].

وعلى ذلك فابن طاهر قدّر رفع الاسم بعد " لو" في البيتين بإضمار كان الشأنية مع اسمها . وقدّر غيره بأنه فاعل لفعل محذوف ، وعليه أغلب البصريين والفارسي [٣٩٢].

في حين أجاز الكوفيون أن يجئ بعد "لو" جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وعليه فإن ارتفاع الاسم بعد "لو" فعلى أنه مبتدأ [٣٩٣].

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن طاهر من رفع الاسم بعد "لو" بتقدير كان الشأنية هو الأولى ؛ لأن المعهود بعد "لو" حذف كان ومرفوعها معًا.

وقوع "أنْ" واسمها وخبرها بعد "لو"

يجوز أن يلى "لو " كثيرًا "أن " المشددة ، واسمها ، وخبرها ، نحو قوله تعالى ﴿ ولو أنهم آمنوا ﴾ (٣٩٤)، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٣٩٥) وقوله :" ولو أنا كتبنا عليهم" (٣٩٦)، وقوله:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾(٣٩٧).

ونحو قول الشاعر :

ولو أن ما أسعى لأدني معيشة كفاني – ولم أطلب – قليل من المال(٣٩٨)

وموضع "أنْ" ومعموليها الرفع عند جميع النحويين إلا أنهم اختلفوا في التقدير ؛ فقال ابن طاهر بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه (٣٩٩). وهو قول سيبويه (٤٠٠). وقيل : على الابتداء والخبر محذوف ذكره ابن هشام الخضراوي ونسبه لسيبويه والبصريين (٤٠١). ولو في كل ذلك زال اختصاصها بالدخول على الفعل.

وذهب آخرون إلى أن "لو" باقية على اختصاصها بالدخول على الفعل ، وعليه فإن "أنْ" وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : ثبت . وعليه الكوفيون (٤٠٢)، والمبرد(٤٠٣)، والزجاج(٤٠٤)، والزمخشري(٤٠٥).

على أن ابن عصفور جعل في التخريجين السابقين خروجا لـ "لو" عن وضعها ، قال : " وإذا وقع بعد "لو" "أن" واسمها وخبرها ، ففيه خلاف ؛ فمنهم من قال : إن "إن" واسمها وخبرها في موضع الفاعل، والفعل مضمر ، ومنهم من قال : إن "إن" وما بعدها تتقدر بتقدير المبتدأ ، واستغني عن الخبر لطول الصلة ، وكلا المذهبين فيه خروج لـ"لو" عن وضعها ، وذلك أنه إذا جعلت "أنْ" وما بعدها في موضع الفاعل ، والفعل مضمر كان لـ " لو" خروج عن بابها ؛ لأنه قدوليهما الاسم لفظًا وتقديرًا "(٤٠٦).

بيد أنه استحسن أن تكون "أنْ" واسمها وخبرها مبتدأ ، قال : " وهذا المذهب أحسن ؛ لأن في كلا المذهبين خروجًا لـ "لو" عن بابها ، مقدم الإضمار أحسن من تكلفه " (٤٠٧).

وعندى أن مجئ "أنَّ" مع معموليها بعد "لو" يزيل اختصاص "لو" بالدخول على الفعل ، وعليه فإن تقدير "أن" ومعموليها مبتدأ ، والخبر محذوف ، أو مبتدأ ليس له خبر هو الأولى كما ذهب إلى ذلك سيبويه وابن طاهر ؛ ولأن عدم الإضمار أحسن من تكلفة لكون "لو" خرجت عن وضعها.

معنى "كم" الخبرية

يرى ابن طاهر أن "كم" الخبرية تقع على القليل والكثير . وقد تبعه في هذا الرأى تلميذه ابن خروف . حكى ذلك عنهما أبو حيان فقال : " وكونها يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد ، ومن بعده من النحاة إلا أبا بكر بن طاهر ، وتلميذه ابن خروف ، فإنهما زعما أنها تقع على القليل والكثير ، وزعما أنه مذهب سيبويه ، والكسائي " (٤٠٨).

وحكى أبو حيان عن المبرد أن مذهبه في " كم" الخبرية أنها تقع على العدد الكثير ، إلا أن ظاهر كلامه في المقتضب لا يؤيده ، يدل على ذلك قوله : "فأما"كم" التي تقع خبرًا فمعناها معنى "رُبّ" إلا أنها اسم ، ورُبّ" حرف ، وذلك قولك : كم رجل قد رأيته أفضل من زيد ، إن جعلت " قد رأيته" الخبر ، وإن جعلت "قد رأيته" من نعت الرجل ، قلت : أفضلُ من زيد ، رفعت " أفضل" ؛ لأنك جعلت "أفضل"خبرًا عن "كم" ؛ لأن "كم" اسم مبتدأ "(٤٠٩).

أما مذهب جمهور النحاة فعلى أن "كم" الخبرية للتكثير أبدًا ، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور – من المتأخرين – في معرض حديثه عن خفض تمييز كم ، فقال : " فإن قيل : ولأي شيء خفض تمييز الخبرية ، فالجواب أن تقول : إنما خفض تمييز الخبرية لأنها للتكثير أبدًا، والعرب أبدًا إنما تكثر بالمائة والألف"(٤١٠).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن طاهر ، وتبعه فيه ابن خروف ليس بالسديد ، وذلك لأن كم الخبرية في كلام جمهور العرب تأتي في صدر الكلام ، وتعليل بعض النحويين لصدارة "كم" الخبرية يفهم منه أنها تقع على الكثير فقط ؛ حيث ذهب الزجاج(٤١١)، وابن الحاجب (٤١٢)، والشمني (٤١٣)، وغيرهم إلى أنها تصدرت الكلام لما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير ، كما أن "رُبّ" لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل ، وجب لها صدارة الكلام (٤١٤).

ومن النحويين من علل لصدارة "كم" الخبرية لكونها محمولة على "رُبّ" التي لها الصدارة في التركيب أيضًا ؛ وذلك لأن "كم" الخبرية تفيد التكثير ، وهي نقيضة "رُبّ" التي تفيد التقليل. وإلى هذا ذهب بعض النحاة كالفارسي (٤١٥)، وابن عصفور(٤١٦)، والعكبرى(٤١٧)، وغيرهم(٤١٨).

تمييز " كذا "

ذهب ابن طهر إلى أن " كذ" إذا استعملت كناية عن العدد ، وأريد بها عدد قليل أو كثير فتمييزها يكون مفردًا منصوبًا ، سواء كانت مفردة أم معطوفة، نحو: له عندي كذا درهما، وله عندي كذا وكذا درهما وهو مذهب البصريين أيضا(٤١٩).

وذهب جمهور البصريين إلى أن الغالب في استعمالها تكرارها بالعطف عليها، نحو : قبضت كذا وكذا درهما . في حين أوجبه ابن خروف ، وزعم أنهم لم يقولوا: كذا درهما ، ولا كذا كذا درهما . وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل (٤٢٠).

ومذهب الكوفيين أنها تميز بما يميز به العدد الذي هو كناية عنه ؛ فمن الثلاثة إلى العشرة بالعدد المخفوض ؛ نحو : له عندي كذا جوار، وتفرد هي عن المركب بالمفرد المنصوب ، وتركب هي تقول : له عندي كذا كذا درهما ، وعن العقود بالمفرد المنصوب ، وتكون هي معطوفة على مثلها ، تقول : له عندي كذا وكذا درهما، وعن المائة والألف بالمفرد المجرور ، وتفرد هي، نحو :له كذا درهم (٤٢١)، وقد وافق الكوفيين على هذا بعض النحويين، منهم:الأخفش(٤٢٢)، وابن الدهان(٤٢٣)،وغيرهما (٤٢٤).

في حين أنكر ابن عصفور ما ذهب إليه الكوفيون، ووصف مذهبهم بالفساد، فقال:"وأهل الكوفة يقولون فى الثلاثة إلى العشرة: له كذا دراهم، وفي المائة والألف: له كذا درهم ، ذلك فاسد عندنا؛ لأن اسم الإشارة لا يضاف أصلا"(٤٢٥).

وعندي أن ما ذهب إليه ابن طاهر من أن تمييز "كذا" يكون مفردًا منصوبًا، هو الأولى لورود السماع به . وهو مذهب البصريين.

أما ما ذهب إليه الكوفيون ، ومن وافقهم فلم يسمع عن العرب ، وقد نص على ذلك كثير من النحويين، منهم: الزجاجي(٤٢٦)، ابن مالك(٤٢٧)، وغيرها(٤٢٨).

الخلاف في " غوغاء"

ذهب ابن طاهر إلى أن "غوغاء" المصروف على وزن "فعلال " ملحق بقلقال . فهو عنده ثلاثي الأصل (٤٢٩).

فـ "غوغاء " عند ابن طاهر من الثلاثي الملحق بالرباعى . في حين ذهب الجمهور إلي أنها من الرباعي المكرر؛ فحروفه كلها أصول [٤٣٠] قال سيبويه :"... كما أن الذين قالوا : غوغاء ،فصرفوا جعلوها بمنزلة صلصال "[٤٣١] .

وقال المازني: "وأما غوغاء" ،فقد اختلف فيها العرب ،فذكَّر بعضهم وصرف، وجعله مكررًا ، كـ القمقام ،ونحوه ،وأنث بعضهم ،ولم يصرف،وجعلها كـ عوراء[٤٣٢]"

وذهب ابن جني إلي أن غوغاء " "إذا جعلتها " فعلا لاً"حملتها على باب : قلقلت ،وزلزلت من المكرر الرباعي ، وإذا جعلتها " فعلاء" حملتها على باب: سلس ،وقلق ،مما فاؤه ولامه من موضع واحد،وهذا أقل من باب قلقلت، وزلزلت،فحملها على الأكثر أولي [٤٣٣]

وعندي أن ما ذهب إليه ابن طاهر ليس بالمتين ،فحمله إياها على باب:سلس،وقلق ، أي من باب الثلاثي هو على القليل ،والأولي عندي حملها على باب الأكثر ، وهو باب قلقلت ،وزلزلت .كما أن العرب لم تلحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة[٤٣٤].

علة أول المصغر وزيادة ياء ثالثة فيه

ذهب ابن طاهر إلي أن الاسم المصغر إنما ضم أوله ، وزيدت ياء ثالثة ساكنة فيه؛ لأنه أخف ، وجعلوا الألف والفتح في الجمع ؛لأنه أثقل ، فطلبوا فيه الخفة [٤٣٥] فطلب الخفة عند ابن طاهر هو السبب في الضم أول المصغر ، وزيادة ياء فيه ، وكذا مجيء الفتح والألف في الجمع .

وعلل السيرافي لضم أول المصغر بأنهم لما فتحوا من التكسير لم يبق إلا الكسر والضم ،فكان الضم أولي بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر ،وهي أشياء متجانسة ،وتجانس الأشياء مما يستثقل [٤٣٦].

وقال بعض النحويين :إنما ضم أول المصغر ؛لأنه ثان للمكبر ،وتال له، فلما كان بعده جري مجري الفعل الذي لم يسم فاعله [٤٣٧] .

وإنما فتح ما قبل الياء ؛لأن الياء في التصغير ، والألف في شبه "مفاعل" فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها [٤٣٨].

وكانت علامة التصغير هي الياء ؛لأن الأولي بالزيادة حروف المد واللين ، والجمع أخذ الألف ،فأرادوا حرفًا يخالفه ويقاربه ليقع الفصل فكانت الياء ؛لأنها أقرب إلي الألف[٤٣٩].

وقد أبان ابن جمعة الموصلي عن علل تصغير الاسم في قوله :" وأعلم أن الاسم المتمكن تلحقه في التصغير أربع تغييرات :ضم أوله ،وفتح ثانيه، وزيادة الياء ثالثة ،وكسر ما بعد الياء في غير الثلاثي .أما ضم أوله ؛فلأن لفظ المصغر يشبه فعل ما لم يسم فاعله إما لأنه يتضمن معني المكبر وزيادة – كما يتضمن معني الفاعل – وإما لأنه مسبوق بالمكبر .كما أن ما لم يسم فاعله مسبوق بمسمي الفاعل ،وقيل :اختص أوله بالضمة ؛لأن الشفتين تنضم لهل فيصغر المخرج بانضمامها، فكان مناسبا لمعني التصغير .وأما فتح ثانية فلأنه

لـو ضـم لانقلبـت يـاء التصغير واواً، ولو كسر لا لتبس بالمكبر ،نحو مقيم، ومحـيل، ولأنـه لـو ضم لتوالت ضمتان، ولو كسر لتوالت كسرتان لأن ما بعد الـياء يكسـر ،وهـي لسـكونها لا يعتد بها حاجزًا .وأما زيادة الياء فلأن تغيير الحـركات لا يكفي في امتياز المكبر عن المصغر ؛ لأن في المكبر ما الأول منه مفـتوح الثانـي ، كصـرد ،ولأن التصغير معني فلابد له من حرف يدل عليه ، وكانـت يـاء ؛ لأن الأولـي بالزيادة حروف المد واللين ، والألف قد استبد بهما الجمع ،والياء أقرب إليها لثقل الواو ....(٤٤٠)

قلب الواو وهمزة

ذهب ابن طاهر إلي القول بأن الواو المشددة ، والمضمومة ضماً لازمة نحو : تعوّز ، تبدل همزة ، فيقال ، تعؤذ(٤٤١)

وما ذهب إليه ابن طاهر ، هو خلاف ما أجمع عليه جمهور النحاة ،وقد ردّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن طاهر ،فقال :" ولا يصح هذا الاتفاق ؛ لأن لغة القرآن الواو من غير إبدال ، فإن عرضت الضمة ...أو مشددة كـ تعوّذ ، فلا يجوز البدل خلافًا لأبي الفتح في الزائدة ،نحو :الترهوك، وخلافًا لابن طاهر في المشددة ، فإنهما يجيزان الهمزة ، فتقول : ترهؤك ،وتعؤذ (٤٤٢).

ومنع السيوطي أيضًا الإبدال الذي ذهب ليه ابن طاهر ، فقال " واحترز بلزوم الضمة.... وبغير المشددة من نحو : تعوُذ ،وتعوُّد ،فلا إبدال أيضًا "(٤٤٣).

أما إذا كانت الواو مضمومة ضمة لازمة من غير تشديد، نحو :أنور في جمع نار، وأدوُر في جمع دار ، وأثوُب في جمع ثوب ، فإنه يجوز قلب الواو همزة ،قالوا :أنؤر أدؤر، وأثوب،قال الراجز .

لكل دهر قد لبست أثؤبا (٤٤٤)

وقال عمر بن أبي ربيعة :

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت مصابيح شبت بالعشاء وأنؤر(٤٤٥)

فالهمز في الواو إذا انضمت ضمة لازمة مطرد،وصار ذلك قياسًا مطردًا كرفع الفاعل ، ونصب المفعول، وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك مع موافقة القياس ، وذلك أن الضم يجري عندهم مجري الواو (٤٤٦)

وإذا كانت الضمة غير لازمة لم تبدل الواو همزة ، فلا يجوز أن يقال: هذا غزء ،بقلب الواو همزة في :هذا غزو ، ولا يقال :لؤ استطعنا، في:لو استطعنا ؛

لأن الضـــمة فـــي واو:" غـــزو "ضـــمة إعراب ،وفي واو "لو لالتقاء الساكنين ، وحركة الإعراب ،وحركة التقاء الساكنين عارضتان فلا يعتد بهما (٤٤٧)

وعـــندي أن ما ذهب إليه ابن طاهر من جواز قلب الواو المشددة المضمومة ضـــمة لازمـــة إلى همزة ليس بسديد ، وهو خلاف ما أجمع عليه أغلب النحاة . وعلـــي مـــا يـــبدو أنه أراد أن يسحب الحكم المطرد في جواز القلب حينما تكون الـــواو مضـــمومة دون أن يفـــرق بيـــن الـــواو المضمومة دون تشديد ، والواو المضمومة المشددة.

نتائج البحث

- لـم يلـق ابـن طاهر العناية من قبل الباحثين في التراث العربي أو اللغة العربية للكشف عن آرائه النحوية.

- ابـن طاهـر من علماء الأندلس الذين حملوا لواء النحو في القرن السـادس الهجـري ،وتعـد دراسـة آرائه حلقة من حلقات الدرس النحوي الأندلسي في عصره الذهبي.

- لـم يحفـظ لنا التاريخ كتبًا لابن طاهر لتبرز لنا آراءه ،لذا اعتمدت علي كتب المتأخرين لجمعها ودراستها.

- أغلـب آراء ابـن طاهـر كانت نحوية ، وقلما عرج علي المباحث الصرفية .

- ابن طاهر في أغلب آرائه يجسد لنا المذهب الأندلسي في النحو .

وبعـد...فهذا جهد المقل ،فإن وفقت فمن الله –سبحانه وتعالي ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ، وحسبي الاجتهاد ،والله الموفق.

الهوامش والتعليقات

١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي الفاسي ، ويعرف ب" الخدّب" ، أي : الـــرجل الطويل. أخذ الكتاب عن ابن مالك ، وله طرر على :" الكتاب ، " الإيضاح وتعليق على :" الأصول" ، و"معاني القرآن " للفراء . من تلامذته: ابـــن خـــروف توفـــى نحو (٥٨٠) هجرية . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٨ .

٢) غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة /١

٣) السابق .

٤) ينظر : النكت : ١٠٤ .

٥) ينظر : الكتاب ١/١٣- ١٤ .

٦) ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان /٨١ -٨٠ .

٧) التسهيل بشرح التسهيل ١/٣٣ .

٨) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي /١٦٠ .

٩) شرح الأشموني بحاشية الصبان /٨١ .

١٠)همع الهوامع للسيوطي ١/٣١.

١١)ينظر : السابق .

١٢)السابق ، وينظر : ارتشاف الضرب / ٢٠٢٩ .

١٣)ينظر همع الهوامع ١/٣١ .

١٤)ينظر السابق .

١٥)ينظر السابق .

١٦)ينظر : الكتاب ١/١٦.

١٧)ينظر : المساعد ٢/١٢ .

١٨)ينظر : همع الهوامع ١/ ٣١ .

١٩)ينظر ارتشاف الضرب /٢٠٢٩ .

٢٠)همع الهوامع ١/ ٣٢ .

٢١)سورة البقرة ، آية /٢٣٣ .

٢٢)سورة العنكبوت ، آية / ٢١ .
٢٣)سورة النساء ،آية / ١٣٣ .
٢٤)ينظر : شرح التسهيل لا بن مالك ١/١٨ .
٢٥)شرح التسهيل ١/٢١ .
٢٦)كتاب التهذيب الوسيط /٤١ .
٢٧)ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان /٥٧٠- ٥٧١ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/١٥٩ .
٢٨)ينظر : همع الهوامع للسيوطي١/١٥٩ .
٢٩)ينظر: السابق .
٣٠)ينظر الكتاب ١/ ١٧- ١٨ .
٣١)ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان /٥٧٠ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٥٩- ١٦٠ .
٣٢)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/٧٦ .
٣٣) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩ .
٣٤) شرح التسهيل ١/ ٥٧ .
٣٥) شرح التسهيل ١/ ٥٧ .
٣٦)ينظر :شرح التسهيل ١/٥٧ .
٣٧)ينظر : السابق .
٣٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٠ ، وعلل النحو للوارق /١٦٣
٣٩) ارتشاف الضرب لأبي حيان /٥٥٨ .
٤٠) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/٨٠ .
٤١) الرجز بلا نسبة في : إسرار العربية لأبي جني/٢٨٨ ، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ١٢٩ ، ١٣٣ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٣٨ .
٤٢) البيت من بحر : الرمل. هو بلا نسبة في : خزانة الأدب للبغدادي ١/١٣٣، وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/ ٨١ .
٤٣) سورة : الكهف ، آية /٣٣.
٤٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٧ .

٤٥) البيت من بحر : البسيط ، وهو للفرزدق في: أسرار العربية / ٢٨٧ ، وشرح التصريح ٤٣/٢ ، وليس في ديوانه . وبلا نسبة في : شرح التسهيل ١/ ٢٦٧ ، وهمع الهوامع ١/ ١٣٨ .

٤٦) البيت من بحر: الوافر ، وهو لجرير في : ديوانه /٢٢٥، وبلا نسبة في : الجنى الداني/٣٠٦ ، ورصف المباني /٣٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ .

٤٧)البيت من بحر : الوافر، وهو لعمرو بن جابر الحنف في : حماسة البحتري / ١٨٠ ، وبلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ .

٤٨)ينظر : شرح الرضي على كافي ابن الحاجب ١/ ٧٢ ، ٨١ -٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ .

٤٩)ينظر :ارتشاف الضرب لأبي حيان /٩٧٣ .

٥٠)ارتشاف الضرب لأبي حيا ن/٩٧٣.

٥١)البيت من بحر : البسيط ، وهو لابن هرمة في : ديوانه م٢٢٣، وارتشاف الضرب /٩٧٣ ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٢١٠ ، وهمع الهوامع ٢٤٣ .

٥٢)ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢١٠/٤.

٥٣)ارتشاف الضرب / ٩٧٢ .

٥٤)شرح الرضى ٢١٠/٤ .

٥٥)ينظر : ارتشاف الضرب /٩٧٢ .

٥٦)ينظر : السابق ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٣٤/١ – ١٣٥ .

٥٧)ينظر : همع الهوامع ٢٤٣/١ .

٥٨)ينظر : السابق .

٥٩)ينظر : همع الهوامع ١٨٩/١ .

٦٠)شرح التسهيل ١١٧/١.

٦١)همع الهوامع ١٨٩/١ .

٦٢)البيت من بحر : الطويل ، وهو لامرئ القيس في : ديوانه /٥١ ، وبلا نسبة في : شرح شذور الذهب/٢٠٢ .

٦٣)شرح الجمل ١٣٧/٢ .

٦٤)ينظر : حاشية الخضري ٥٣/١ .

٦٥)ينظر : همع الهوامع ٩٢/٣ ، وكذا ٣٢١/١ .

٦٦)شرح التصريح ١٦٦/١ .

٦٧)ينظر: شرح التسهيل ٣١٤/١ ، وهمع الهوامع ٣٢١/١ .

٦٨)الكتاب ٤٠٣/١ .

٦٩)الكتاب ٤٠٤/١.

٧٠)الكتاب ١/ ٤٠٦ .

٧١)شرح التسهيل ٣١٥/١ – ٣١٦ .

٧٢)ينظر : ارتشاف الضرب / ١١٢١ .

٧٣)ينظر : السابق .

٧٤)ينظر : ارتشاف الضرب/ ١١٢١ ، وهمع الهوامع ٣٢١/١ .

٧٥)ينظر : همع الهوامع ٣٢١/١ .

٧٦)ينظر : السابق .

٧٧)ينظر : شرح التسهيل ٣١٥/١ .

٧٨)ينظر : ارتشاف الضرب /١٠٩٢ وهمع الهوامع ٣٣٩/١ .

٧٩)ينظر : ارتشاف الضرب /١٠٩٢ .

٨٠)ينظر : شرح التسهيل ٣٢٤/١ – ٣٢٥ .

٨١)الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع /٤٦٢ .

٨٢)ينظر : ارتشاف الضرب/١١٧٥ ، وشرح الجمل للزجاجي ٤٠٢/١ ، وهمع الهوامع ٣٧٦/١ .

٨٣)ينظر : ارتشاف الضرب /١١٧٥ .

٨٤)ينظر : السابق .

٨٥)ينظر : السابق .

٨٦)ينظر : همع الهوامع ٣٧٦/١ .

٨٧)ينظر : همع الهوامع ٣٧٧/١ .

٨٨)هـذا عجز البيت : من بحر الطويل ،وصدره : أحولي تنفض استك مذرويها وهـو لعنـترة في: إصلاح المنطق /٣٩٩ ، وأمالي المرتضي١/١٥٦ ، وشرح الجمل لابن عفصور ١/٤٠٢ .

٨٩)ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٢ ، وهمع الهوامع ١/٣٧٧ .

٩٠)سورة النمل ، آية /٥٦ .

٩١)سورة الجاثية، آية /٢٥ .

٩٢)قـال الطبرسـي:يجـوز فـي قوله :" جواب قومه " : الرفع ، إلا أن الأجود النصـب . وعلـيه القراء ". مجمع البيان ٨/١٠٨ ، وقال الزمخشري : " قرئ " حجتهم " بالنصب ، والرفع " .الكتشاف ٣/٥١٣ .

٩٣)ينظر :ارتشـاف الضرب /١١٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٢ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٧ .

٩٤)شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٩ .

٩٥)البيت من بحر الطويل، وهو لسواد بن قارب في: ارتشاف الضرب /١١٧٧ ، والدرر ٢/ ٥٠ ،٧٢وشرح الجمل ١/٤٠٠ ، وهمع الهوامع ١/٣٥٧ ، ٣٧٧.

٩٦)شرح الجمل ١/٤٠٠ .

٩٧)ينظر : السابق .

٩٨)ينظر : همع الهوامع ١/٣٧٧

٩٩)هذا صدر بيت من بحر : المنسرح ، وعجزه ،" إلا على أضعف المجانين " . وهو بلا نسبة في : الأزهية /٤٦ ، وتخليص الشواهد /٣٠٦ ، والجني الداني /٢٠٩ ، وشرح التصريح ١/٢١٠ ، وهمع الهومع ١/٢١٠ .

١٠٠) ارتشاف الضرب /١٢٠٧ .

١٠١) ينظر : السابق .

١٠٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٧٥ ، وشفاء العليل للسلسيلي ١/٣٢١ .

١٠٣) ينظر : الأصول ١/٩٥ ، ٢/١٩٥ .

١٠٤) ينظر : الجني الداني /٢٠٩ .

١٠٥) ينظر ارتشاف الضرب /١٢٠٧ .

١٠٦) ينظر : السابق .

١٠٧) ينظر : ارتشاف الضرب /١٢٠٧ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/١ .
١٠٨) الكتاب ٢٢١/٤ .
١٠٩) ينظر : شرح التصريح ٢٠١/١ .
١١٠) سورة الأعراف ، آية /١٩٤ ، وتنظر القراءة في : شواذ ابن خالويه/٤٨
١١١) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٦/١ .
١١٢) ينظر : معنى اللبيب /٢٠ .
١١٣) البيت من بحر : الطويل ، وهو بلا نسبة في : تخليص الشواهد /٣٠٧ ، والجنى الداني /٢١٠ وشرح التسهيل ٣٧٦/١ .
١١٤) ينظر : ارتشاف الضرب/١٣٦٩ .
١١٥) النكت : ٣٧١ .
١١٦) ينظر : شرح التصريح ٣٣٢/١ .
١١٧) شرح التصريح ٣٣٢/١ .
١١٨) ينظر : السابق .
١١٩) ينظر : غاية الأمل في مشرح الجمل لابن بزيزة /٢٤٤ .
١٢٠) البيت من بحر : المنسرح ، وهو في : شرح التسهيل ٥٠/٢ ، وغاية الأمل في شرح الجمل /٢٤٤ ، والكتاب ٦١/١ .
١٢١) البيت من بحر : الطويل في : تخليص الشواهد /٣٨٥ ، وشرح التصريح ٢٢٨/١ ، وغاية الأمل /٢٤٥ .
١٢٢) البيت من بحر : الطويل ، وهو لعمرو بن أحمر في : ديوانه /١٨٧ ، والأصول ١٩٦/١ ، والدرر ٢/ ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٣ ، وغاية الأمل / ٢٤٥ .
١٢٣) الكتاب ٧٦/١ .
١٢٤) البيت من بحر :الكامل ، وهو للفرزدق في : الرد على النحاة لابن مضاء /١٠٠ ، وشرح التسهيل ٥٠/٢ ، وغاية الأمل /٢٤٥ ، والكتاب ٧٦/١.
١٢٥) غاية الأمل /٢٤٥ .
١٢٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨ .
١٢٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨ .

١٢٨) شرح التسهيل ٢/٥١ .

١٢٩) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٦٩ .

١٣٠) البيـــت من بحر : الطويل ، وهو بلا نسبة في : تخليص الشواهد /٢٧٤ ، وشرح التصريح ١/٢٢٩ ، ومعنى اللبيب / ٥٢٧ .

١٣١) سورة المائدة ، آية /٦٩ .

١٣٢) ينظر/ : شرح التصريح ١/٢٢٩ .

١٣٣) سورة الأحزاب، آية /٥٦ ، وتنظر القراءة في : البحر المحيط ٧/٢٤٨ .

١٣٤) ينظر : معنى اللبيب /٦٧١ .

١٣٥) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣١٥.

١٣٦) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣١٥ ، والمساعد ١/٣٥٠ .

١٣٧) الكتاب ٢/٢٨٩ .

١٣٨) ارتشاف الضرب /١٣١٤ .

١٣٩) ينظر : شرح التصريح ١/٢٤٣ .

١٤٠) شرح التصريح ١/٢٤٣، ٢٤٤ .

١٤١) ينظر : ارتشاف الضرب /١٢١٧ .

١٤٢) ينظر : السابق .

١٤٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٨٧ ، شفاء العليل ١/٣٣٦.

١٤٤) ارتشاف الضرب / ١٢١٧ .

١٤٥) ينظر : شرح المفصل ٨/٢٣ .

١٤٦) سورة البقرة ، الآيات /٧٤، ٨٥، ١٤٠ .

١٤٧) مغنى اللبيب /١١٧ .

١٤٨) حاشية الشيخ يس لشرح التصريح ١/ ٢٠٢ .

١٤٩) ينظر : السابق .

١٥٠) ينظر : ارتشاف الضرب / ٢١٢١ .

١٥١) ينظر : السابق .

١٥٢) ارتشاف الضرب /٢١٢٠ .

١٥٣) شرح التسهيل ٢/٨٨ .

١٥٤) ينظر : ارتشاف الضرب /٢١٢١ .
١٥٥) ينظر : همع الهوامع ٤٩٥/١ .
١٥٦) ينظر حاشية الصبان /٥٠٨ ، وهمع الهوامع ٤٨٨/١ .
١٥٧) ينظر : همع الهوامع ٤٨٨/١ .
١٥٨) سورة النجم ، آية /٣٥ .
١٥٩) سورة الفتح ، آية /١٢ .
١٦٠) ينظر المثل في : جهرة الأمثال للعسكري ٢١٢/٢ .
١٦١) همع الهوامع ٤٨٨/١ .
١٦٢) ينظر : حاشية الصبان /٥٠٩ .
١٦٣) ينظر : همع الهوامع ٤٨٨/١ .
١٦٤) ينظر : السابق .
١٦٥) سورة الأنعام ، آية /٢٢ .
١٦٦) ينظر : ارتشاف الضرب /٢١٣٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٠٧ .
١٦٧) ينظر : ارتشاف الضرب /٢١٣٥ .
١٦٨) ينظر : المساعد ٣٨١/١ ، والمغرب /١٣٥ .
١٦٩) ينظر : شرح التصريح ٢٦٥/١ .
١٧٠) ينظر ارتشاف الضرب /٢١٣٥ ، والتوطئة /٢٠٧ .
١٧١) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة /٥١٧ .
١٧٢) ينظر : ارتشاف الضرب /٢١٧٣ ، وغاية الأمل في شرح الجمل /٢٠٩.
١٧٣) البيـــتان من بحر :المنسرح ، وهما للربيع بن ضبع الفزاري في : أمالي المرتضى ٢٥٦/١ ، وحماسة البحتري /٢٠١ ، وشرح التصريح٣٦/٢ ، ونوادر أبي زيد /١٥٩ .
١٧٤) ينظر : ارتشاف الضرب /٢١٧٣ .
١٧٥) ينظر : حاسية الصبان /٥٧٦ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٣ .
١٧٦) غاية الأمل في شرح الجمل ٢٠٩ .
١٧٧) شرح المفصل ٣٦/٢ .
١٧٨) شرح التسهيل ٢/ ١٤١ .

١٧٩) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن جمعه /٨٥١ .

١٨٠) البيت من بحر : الوافر ، وهو لجرير في : ديوانه /٣٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٣/١ ٥٦٨ ، وشرح المفصل ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، وبلا نسبة في : الرد على النحاة /١١٣

١٨١) البيت من بحر : الطويل ، وهو لهدبة بن الخشرم في : ديوانه /٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٨١/١ وبلا نسبة في الرد على النحاة /١١٣ ، وشرح المفصل ٣٧/٢ .

١٨٢) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣٥٩ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

١٨٣) ينظر : همع الهوامع ٧٨/٢ .

١٨٤) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣٥٩ .

١٨٥) ينظر : السابق .

١٨٦) البيت من بحر : الكامل ، وهو للحارث بن وعلة في : الدرر ٦٢/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي /٢٠٦ ، وبلا نسبة في : ارتشاف الضرب /١٣٥٩ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

١٨٧) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣٥٩.

١٨٨) ارتشاف الضرب /١٣٩٣ .

١٨٩) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣٩٣، والمساعد ٤٩٢/١ .

١٩٠) ما ينصرف وما لا ينصرف / ٩٨ – ٩٩ .

١٩١) الكتاب ١/ ٢٢٠ .

١٩٢) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣٩٣ .

١٩٣) شرح التسهيل ٢٠٢/٢ .

١٩٤) سورة مريم ، آية /٦٢ .

١٩٥) ينظر : ارتشاف الضرب /١٣٣٢ .

١٩٦) همع الهوامع ٥٢٢/١ .

١٩٧) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع /٩٦٠ ، والكافي لابن أبي الربيع /٦٣٣ .

١٩٨) يـنظر تفضـيل ذلك في : ارتشاف الضرب /١٣٣٢ ، والبسيط في شرح الجمـل /٩٦٠ ، وشـرح الجمل لابن عصفور ٥٣٦/١ ، والكافي٦٣٣ ، وكذا ٦٥٢ ، وما بعدها ، والمقرب ٨١/١ ، وهمع الهوامع ٥٢٢/١ .

١٩٩) ينظر : الجني الداني /٣٧٤ ، وهمع الهوامع ٢ /١٣٤ .

٢٠٠) ينظر : ارتشاف الضرب /١٤١٢ ، والجني الداني /٣٧٤ .

٢٠١) ينظر شرح التسهيل ٢١٤/٢ - ٢١٥ .

٢٠٢) معنى اللبيب /٩٢ .

٢٠٣) يـنظر : ارتشـاف الضـرب / ١٤١٢ ، والجني الداني /٣٧٤ ، وهمع الهوامع ١٣٤/٢ .

٢٠٤) سورة الروم ، آية ٣٦ .

٢٠٥) ينظر : التسهيل /٩٤ وشرح التسهيل ٢١٤/٢ - ٢١٥.

٢٠٦) ينظر : ارتشاف الضرب /١٤٨٨ ، والمساعد ٥٤٢/١.

٢٠٧) ينظر : ارتشاف الضرب /١٤٨٨ .

٢٠٨) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٤٨٨ ، وشرح التصريح ٣٤٥/١ ، والكتاب ٣٠٩/١ ، وهمع الهوامع ١٨٠/٢.

٢٠٩) ينظر : شرح التصريح ٣٤٥/١ .

٢١٠) شرح التسهيل ٢٥٧/٢ .

٢١١) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٧/٢ .

٢١٢) ينظر : ارتشاف الضرب /١٥٣٠ ، وهمع الهوامع ٢٠٥/٢ .

٢١٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٣/٢ ، والمساعد ٥٨١/١ .

٢١٤) سورة الحجر : آية /١١ .

٢١٥) البيـت مـن بحر الكامل ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل ٣٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٨/٧ والمساعد ٥٨١/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٤/٢ .

٢١٦) ينظر : همع الهوامع ٢٠٥/٢ .

٢١٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٤/٢ .

٢١٨) يـنظر : ارتشاف الضرب / ١٥٢٩ - ١٥٣٠ ، وشرح التسهيل ٢ /٣٠٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٤ .

٢١٩) ينظر : ارتشاف الضرب /١٥٦٤ .
٢٢٠) ينظر : السابق .
٢٢١) ينظر : ارتشاف الضرب /١٥٦٢ ، وشرح التصريح ١/٣٧٢ ، والمساعد ٢/١١ .
٢٢٢) ينظر : همع الهوامع ٢/٢٣٠ .
٢٢٣) ينظر : ارتشاف الضرب /١٥٦٤ وشرح الرضي ٢/ ٥٣ .
٢٢٤) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٥٦٤ .
٢٢٥) ينظر : غاية الأمل /١٩١ ، والمساعد ٢/ ٣٩ ، وهمع الهوامع ٢/٢٤٢.
٢٢٦) ارتشاف الضرب /١٦٠٠ .
٢٢٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٤ .
٢٢٨) سورة الأنبياء ، آية /٩٢ .
٢٢٩) شرح التسهيل ٢/٢٥٤ .
٢٣٠) الكتاب ١/٢٨٧ .
٢٣١) البيت من بحر: البسيط . وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل ٢/ ٣٥٥ ، ومغنى اللبيب / ٦٢٣ ، ٧٣٥ .
٢٣٢) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٩٥٠ ، وهمع الهوامع ٢/٢٤٠ .
٢٣٣) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٩٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ ، وملحة الإعراب /١٧٦ .
٢٣٤) سورة الكهف : آية /٤٤ .
٢٣٥) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٩٥٠ .
٢٣٦) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة /٥٦٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ ، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٠ .
٢٣٧) البيت من بحر : الطويل . وهو لابن مقبل في : ديوانه :٣٤٦ ، والأشباه والنظائر ٧/٨٧ وبلا نسبة في : شرح التسهيل ٢/٣٤٦ .
٢٣٨) البيت من بحر : الكامل وهو للنابغة الذبياني في شرح الأشموني /٧٣٤ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ .
٢٣٩) سورة الزمر ، آية /٦٧ .

٢٤٠) سورة الأنعام آية /١٣٩ .
٢٤١) ينظر : همع الهوامع ٢ /٢٤٠ .
٢٤٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١٥٩١ ، وهمع الهوامع ٢/٢٤٠ .
٢٤٣) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٧٢١ ، وجوهر الأدب /٣٥١ ، ومغنى اللبيب /٣٧٥ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٨ .
٢٤٤) البيت من بحر : الطويل . وهو لأبي حية النميري في : الأزهية /٩١ ، وخزانة الأدب ١٠/٢١٥ -٠٢١٧ ، ومغنى اللبيب /٣٥٧ . وبلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٣/٢٦٠ ، والجنى الداني /٣١٥ وشرح شواهد الإيضاح /٢١٩ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٨.
٢٤٥) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٧٨ .
٢٤٦) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٧٢١ .
٢٤٧) ينظر : مغنى اللبيب /٣٥٧ .
٢٤٨) ينظر : ارتشاف الضرب /١٧٣٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٣٤٨
٢٤٩) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٧٣٨ ، والأصول ١/ ٤١٦ ، والإيضاح العضدي /٢٥١ ، وحروف المعاني للزجاجي /١٤ ، والكتاب ٣/١١٥ والمساعد ٢/٢٨٥ ، والمقتضب ٤/١٣٩ .
٢٥٠) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٤٧ .
٢٥١) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٤٨ .
٢٥٢) ينظر : شرح التسهيل ٣/١٧٦ .
٢٥٣) ينظر : مغنى اللبيب /١٤٣ .
٢٥٤) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٤٨ .
٢٥٥) ينظر : ارتشاف الضرب /١٧٣٨ .
٢٥٦) ينظر ارتشاف الضرب / ١٧٣٧ ، وهمع الهوامع ٢/٣٤٨ .
٢٥٧) البيت من بحر : الخفيف ، وهو لحسان بن ثابت في : شرح التسهيل ٣/ ١٧٧ ، وشواهد التوضيح /١٠٥ .
٢٥٨) البيت من بحر : الخفيف ، وهو للأعشى في : ديوانه /٦٣ ، وشرح التسهيل ٣/١٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٥، وشرح المفضل ٨/٢٨.

٢٥٩) البيت من بحر : الطويل لضابئ البرجمي في : أمالي المرتضي ٢٠/٤ ،وشرح أبيات المغني ٤٣/٧، وشرح التسهيل ١٧٧/٣،وشواهد التوضيح /١٠٥.

٢٦٠) البيت من بحر :الرمل.وهو لعدي بن زيد في:شرح التسهيل ١٧٧/٣، وشواهد التوضيح/١٠٥.

٢٦١) البيت من بحر :الرمل ، وهو لسويد أبي كاهل في :الأغاني ٩٨/٣، وشرح اختيارات المفصل/٩٠١،وشرح المفصل ١١/٤، والشعر والشعراء ٤٢٨/١.

٢٦٢) البيت من بحر :الخفيف ،وهو لأمية بن أبي الصلت في :ديوانه /٥٠ والأزهية/٨٢، ٩٥ / وحماسة البحتري /٢٢٣،وبلانسبة في :أساس البلاغة (فرج).

٢٦٣) شرح التسهيل ١٧٨/٣.

٢٦٤) شرح التسهيل ١٧٨/٣.

٢٦٥) البيت من بحر :الطويل ،؟وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ١٨/٢،وشرح شواهد الإيضاح /٢٥٧ ،وبلانسبة في :الجني الداني /٤٤١ والدرر ١١٩/٤،ورصف المباني /١٨٩، والمقرب ١٩٩/١.

٢٦٦) ينظر ، الكتاب ٢٩١/١ – ٢٩٢.

٢٦٧) ينظر ارتشاف الضرب /١٧٣٨.

٢٦٨) ينظر :ارتشاف الضرب /١٧٤١،والجني الداني/٤٥٠.

٢٦٩) ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٤١، والجني الداني/٤٥٠ ، وشرح التسهيل ١٨٣/٣، والمساعدة ٢٨٦.

٢٧٠) ينظر : الكتاب ٥٦/٢-٥٧.

٢٧١) ينظر ارتشاف الضرب /١٧٤١، والأصول ١/ ٤١٨- ٤١٩، وشفاء العليل /٦٧٦.

٢٧٢) شرح التسهيل ١٨١/٣.

٢٧٣) ينظر شرح التسهيل ١٨١/٣-١٨٢.

٢٧٤) شرح التسهيل ١٨٢/٣.

٢٧٥) ينظر الكتاب ٢٠٩/١.
٢٧٦) شرح التسهيل ١٨٣/٣.
٢٧٧) مغني اللبيب/ ٤٩٣.
٢٧٨) ينظر : حاشية الصبان /٨١٨،ومغني اللبيب/٤٩٣.
٢٧٩) ينظر :ارتشاف الضرب /١٧٤٣،والكتاب ١٠٣/٣-١٠٤.
٢٨٠) البيت من بحر الطويل ،وهو للشماخ في :ديوانه /٨٣، والدرر ١٣٠/٤، وسرضاعة الإعراب /٦٤٩،وهمع الهوامع ٢/ ٣٥٣.
٢٨١) ينظر : همع الهوامع ٣٥٣/٢.
٢٨٢) البيت من بحر :الطويل ،وهو لعبد الله بن همام في /:حماسة البحتري/ ١٧٥،وبلانسبة في الجني الداني/٤٥٢، والدرر ٣٠١/١، ٤/ ٢١٣،١٣٢، ولسان العرب (غشش).
٢٨٣) ينظر :ارتشاف الضرب /١٧٤٣،وشرح المفصل ٢٩/٨.
٢٨٤) ينظر ارتشاف الضرب /١٧٤٣،وهمع الهوامع ٣٥٣/٢ -٣٥٤.
٢٨٥) ينظر :ارتشاف الضرب /١٧٧٣، وهمع الهوامع ٣٩٦/٢.
٢٨٦) ينظر :الكتاب ٥٠٣/٣.
٢٨٧) ينظر :ارتشاف الضرب /١٧٧٣.
٢٨٨) ينظر: السابق
٢٨٩) ينظر : همع الهوامع ٣٩٦/٢.
٢٩٠) ينظر :شرح التسهيل ٢٠٢/٣.
٢٩١) ينظر : همع الهوامع ٣٩٦/٢.
٢٩٢) ينظر : مغني اللبيب/١٠٥.
٢٩٣) شرح الجمل ٩٢/١.
٢٩٤) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٨٠٦،وشرح التصريح ٣٣/٢.
٢٩٥) ينظر :ارتشاف الضرب / ١٨٠٦.
٢٩٦) سورة البقرة ،آية /١٦٥.
٢٩٧) سورة الأحقاف ،آية /١٦.
٢٩٨) سورة الواقعة ،آية /٩٥.

٢٩٩) سورة فاطر ،آية /٤٣.

٣٠٠) سورة ق،آية / ٩.

٣٠١) سورة ق، آية /١٦.

٣٠٢) سورة فاطر ،آية / ٢٧.

٣٠٣) البيت من بحر :الوافر ، وهو لعدي بن زيد في : ذيل ديوانه / ١٨٣، وجمهرة اللغة / ٩٩٣،والشعر والشعراء /٢٣٣،ومعاهد التنصيص ١/ ٣١٠.

٣٠٤) سورة الحجر ،آية /٣٠.

٣٠٥) ينظر :ارتشاف الضرب /١٨٠٦،وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٠ ،وشرح التصريح٢/٣٣.

٣٠٦) ينظر :شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١،والمفصل للزمخشري/١٢٧-١٢٨.

٣٠٧) البيت من بحر:البسيط ،وهو لبشامة بن حزن النهشلي في :خزانة الأدب ٨/٣٠٢،وشرح التسهيل ٣/ ٢٣١،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي/١٠٠

٣٠٨) البيت من بحر :المتقارب ،وهو لأمية بن أبي عائذ في :شرح التسهيل ٣/ ٢٣٣،والمعاني الكبير /١٠٦٩.

٣٠٩) البيت من بحر :البسيط ،وهو بلانسبة في:ارتشاف الضرب / ١٨٠٩ ،وشرح التسهيل ٣/٢٣٣،وشفاء العليل /٧٠٥.

٣١٠) ينظر: همع الهوامع ٢/٨٠.

٣١١) ينظر : ارتشاف الضرب / ١٣٦١- ١٣٦٢.

٣١٢) ينظر :الكتاب ١/ ٣١٨.

٣١٣) ينظر :ارتشاف الضرب / ١٣٦٢،وهمع الهوامع ٢/٨١.

٣١٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ١٨٤.

٣١٥) البيت من بحر الطويل ،وهوة لكثير عزة في:ديوانه /١٨٢،وشرح التسهيل٢/١٨٥.

٣١٦) سورة الهمزة ، آية /١.

٣١٧) ينظر : غاية الأمل في شرح الجمل / ٢٩٧.

٣١٨) ينظر : السابق.

٣١٩) شرح المفصل ٦/٧٨.

٣٢٠) ينظر :ارتشاف الضرب/ ٢٢٧١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان/ ٩٠٦، وحاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٦٦،والمساعدة /١٩٨،وهمع الهوامع ٣/٥٥ .

٣٢١) ينظر :ارتشاف الضرب / ٢٢٧١.

٣٢٢) ينظر: السابق.

٣٢٣) ينظر :شرح الأشموني بحاشية الصبان/ ٩٠٦.

٣٢٤) ارتشاف الضرب : ٢٢٧٢.

٣٢٥) ينظر : ارتشاف الضرب :٢٢٨٥،وشرح الجمل ١/ ٥٦٤- ٥٦٥،وهمع الهوامع ٣/ ٦٠.

٣٢٦) البيت من بحر الطويل ، وهو لأبي طالب ابن عم النبي في: شرح المفصل٦/٧١،وبلانسبة في:شرح الجمل ١/٥٦٥،وشرح عمدة الحافظ/ ٩٧٩.

٣٢٧) شرح الجمل ١/ ٥٦٥.

٣٢٨) السابق.

٣٢٩) ينظر :همع الهوامع ٣/٥٥.

٣٣٠) ينظر :ارتشاف الضرب /٢٣٤٨،وشفاء العليل /٦٣٣، وهمع الهوامع ٣/ ٦٣.

٣٣١) ينظر :ارتشاف الضرب /٢٣٤٨، والأصول ١/ ١٣٣، وشفاء العليل/ ٦٣٤.

٣٣٢) همع الهوامع ٣/٦٣.

٣٣٣) ينظر : ارتشاف الضرب / ٢٣٤٨،وهمع الهوامع ٣/٦٣.

٣٣٤) همع الهوامع ٣/٦٣.

٣٣٥) ينظر :حاشية الصبان /٩٤٩.

٣٣٦) ينظر :ارتشاف الضرب / ١٩٥٣،وهمع الهوامع ٣/١٤٣؟

٣٣٧) ينظر ، الكتاب ٢/٦٠.

٣٣٨) البيت من بحر : المنسرح. وهو للأعشى في :ديوانه /٢٨٣،وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢،والشعر والشعراء /٧٥،ولسان العرب (رحل)،والمقرب ١٠٩/١،ورصف المباني/٢٩٨.

٣٣٩) مغني اللبيب / ٦٧٤.

٣٤٠) ينظر : التسهيل بشرح التسهيل ٢٩٥/٣.

٣٤١) ينظر : همع الهوامع ١٤٣/٣.

٣٤٢) مغني اللبيب / ٦٧٤.

٣٤٣) السابق.

٣٤٤) غاية الأمل في شرح الجمل /٤١١.

٣٤٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥.

٣٤٦) ينظر :غاية الأمل في شرح الجمل /٤١١.

٣٤٧) السابق.

٣٤٨) ينظر :همع الهوامع ٢٦/٢.

٣٤٩) ينظر :ارتشاف الضرب /٢١٨١،وشرح الرضى ٣٤٧/١.

٣٥٠) البيت من بحر البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في :ديوانه :٨٢، وتذكرة النحاة /٦٦٥، ورصف المباني/١٦٨، ٢٤٥،وشرح المفصل ٦٨/٣، ٥/ ١٠٤.

٣٥١) ينظر :ارتشاف الضرب /٢١٨١.

٣٥٢) ينظر : السابق.

٣٥٣) ينظر : السابق.

٣٥٤) البيت من بحر البسيط ، وهو بلانسبة في :الدرر ١٤٨/١،وشرح التسهيل ٣٩٠/٣، والمساعدة ٤٨٧/٢.

٣٥٥) البيت من بحر البسيط ، وهو بلانسبة في:الدرر ١٤٩/١،وشرح التسهيل ٣ /٣٩٠،والمساعدة ٢/ ٤٨٨.

٣٥٦) البيت من بحر البسيط ،وهو بلانسبة في:شرح التسهيل ٣٩٠/٣،وشفاء العليل /٨٠٤،والمساعدة ٤٨٨/٢.

٣٥٧) ينظر :ارتشاف الضرب /١٤٧٨،وحاشية الصبان /١٢٢٧،وشرح التسهيل ١٦١/٢،وهمع الهوامع ١٨/٢.

٣٥٨) ينظر :شرح التصريح ١٩٣/٢،والمساعدة ٥٧٢/٢.

٣٥٩) ينظر :شرح المفصل ٢٥/٢،وهمع الهوامع ١٨/٢.

٣٦٠) ينظر :شرح التسهيل ١٦١/٢.

٣٦١) سورة البقرة ،آية ١٨٤.

٣٦٢) سورة القلم ،آية /١٤.

٣٦٣) سورة القصص،آية /٨٢.

٣٦٤) ينظر :ارتشاف الضرب /١٦٣٧،والجني الداني/٢١٦- ٢١٧،والكتاب ٣/ ١٦٢،ومغني اللبيب /٢٦،همع الهوامع ٢٨١/٢.

٣٦٥) ينظر :مغني اللبيب /٢٦،وهمع الهوامع ٢/ ٢٨٢.

٣٦٦) مغني اللبيب /٢٦.

٣٦٧) سورة الإسراء ،آية :٧٤.

٣٦٨) الكتاب ١٦٢/٣.

٣٦٩) ينظر:إصلاح الخلل/٢٧٥،وكشف المشكل/٥٤٠- ٥٤١،والمرتجل /٢٠٣

٣٧٠) همع الهوامع ٢٩٦/٢،وينظر :شفاء العليل/ ٩٢٤، والكتاب ١٦/٣.

٣٧١) ارتشاف الضرب /١٦٥١ .

٣٧٢) الكتاب ١٦/٣.

٣٧٣) ينظر :ارتشاف الضرب /١٦٥١.

٣٧٤) ينظر :شرح الجمل ١٧٢/٢،والمقرب ٢٦١/١.

٣٧٥) ينظر :رصف المباني /٦٤.

٣٧٦) شرح المرادي (توضيح المقاصد)١٩٠/٤.

٣٧٧) ينظر :إصلاح الخلل/٢٥٧ ؟،والأصول ١٤٨/٢-١٤٩.، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/٢.

٣٧٨) البيت من بحر :الوافر ،وهو لحسان بن ثابت في :ملحق ديوانه /٣٧١، وارتشاف الضرب / ١٦٥٣،وشرح التصريح ٢٣٥/٢،وشرح شواهد المغني /٩٧،وهمع الهوامع ٢٩٥/٢.

٣٧٩) ينظر : مختصر شواذ القرآن/ ٣٤.

٣٨٠) ينظر :ارتشاف الضرب /١٦٥٣.

٣٨١) ينظر: المقرب ١/٢٨٧.

٣٨٢) ينظر :ارتشاف الضرب /١٦٥٤،ومغني اللبيب/١٦،وهمع الهوامع ٢/ ٢٩٥.

٣٨٣) ارتشاف الضرب /١٦٥٣.

٣٨٤) ينظر :ارتشاف الضرب /١٦٨٤- ١٦٨٥.

٣٨٥) ينظر:شرح التصريح ٢/٢٤٣.

٣٨٦) ينظر :السابق .

٣٨٧) ينظر :شرح التسهيل ٤/٤١.

٣٨٨) ينظر :غاية الأمل /٢٥٤.

٣٨٩) البيت من بحر :الرمل ،وهو لعدي بن زيد في :ديوانه /٩٣،وجمهرة اللغة /٧٣١،ولسان العرب)عصر)، والجني الداني /٢٨٠،وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩.

٣٩٠) البيت من بحر الكامل ، وهو بلانسبة في :الجني الداني /٦١٤،ورصف المباني /٤٠٨،وغاية الأمل /٢٥٤ .

٣٩١) شرح التصريح ٢/٢٥٩.

٣٩٢) ينظر :التسهيل/٢٤٠،وشرح التصريح ٢/٢٥٩، وشرح الكافية الشافية/ ١٦٣٦-١٦٣٧، وشفاء العلل :٩٦٩.

٣٩٣) مغني اللبيب /٢٩٧.

٣٩٤) سورة البقرة ،آية /١٠٣.

٣٩٥) سورة الحجرات ،آية /٥.

٣٩٦) سورة النساء ،آية /٦٥.

٣٩٧) سورة النساء ،آية /٦٥.

٣٩٨) البيت من بحر الطويل ،وهو لامرئ القيس في :ديوانه /٣٩،وتذكرة النحاة /٣٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨٨٠،ومغني اللبيب /٢٨٣، ٢٩٨ ، والمقرب ١/١٦١.

٣٩٩) ينظر:غاية الأمل في شرح الجمل /٤٥٣- ٤٥٤،وكذا ٥٠٦/١.

٤٠٠) ينظر : الكتاب ١٢١/٣.

٤٠١) ينظر :ارتشاف الضرب /١٩٠١.

٤٠٢) ينظر :ارتشاف الضرب/١٩٠١،وشرح التصريح ٢٥٩/٢.

٤٠٣) ينظر :المقتضب ٧٧/٣.

٤٠٤) ينظر :الجني الداني /٢٧٩.

٤٠٥) ينظر :المفصل /٥٢.

٤٠٦) شرح الجمل ٤٤٠/٢-٤٤١.

٤٠٧) شرح الجمل ٤٤١/٢.

٤٠٨) ارتشاف الضرب/٧٨٠- ٧٨١،وينظر :شرح الأشموني بحاشية الصبان / ١٥٢٦.

٤٠٩) المقتضب ٥٧/٣بتصرف.

٤١٠) شرح الجمل ٤٦/٢.

٤١١) ينظر :معاني القرآن للزجاج ٢٨٥/٥.

٤١٢) ينظر :حاشية الشمني علي المغني ١٦/٢.

٤١٣) ينظر :السابق.

٤١٤) ينظر :علل النحو للوراق /٤٠٤.

٤١٥) ينظر :المسائل المنثورة /٧٦.

٤١٦) ينظر :شرح الجمل٥٠/٢.

٤١٧) ينظر :شرح اللمع ٤٣٧/٢.

٤١٨) ينظر :الأشباه والنظائر ٤٢٥/١، والمرتجل لابن الخشاب /١٧٧.

٤١٩) ينظر : ارتشاف الضرب /٧٩٥.

٤٢٠) ينظر :شرح الأشموني بحاشية الصبان/ ١٥٢٩.

٤٢١) ينظر ،مغني اللبيب/٢٠٥،وهمع الهوامع ٥٠٢/٢.

٤٢٢) ينظر :المساعد١١٨/٢.

٤٢٣) ينظر :السابق.

٤٢٤) ينظر :شرح الأشموني بحاشية الصبان /١٥٢٩.

٤٢٥) شرح الجمل /٢/٥٢.

٤٢٦) ينظر :الجمل للزجاجي /١٣٤، ١٣٨.

٤٢٧) ينظر :المساعد٢/١١٨-١١٩.

٤٢٨) ينظر :السابق.

٤٢٩) ينظر :ارتشاف الضرب /٢٣١/٢٣٢.

٤٣٠) ينظر :السابق.

٤٣١) الكتاب ٤/٣١٣.

٤٣٢) المنصف٢/١٧٦.

٤٣٣) ينظر :المنصف ٢/١٧٦-١٧٧.

٤٣٤) ينظر :الممتع /٣٧٤.

٤٣٥) ينظر :همع الهوامع ٣/٣٤٠.

٤٣٦) ينظر :شرح المفصل ٥/١١٥،وعلل النحو للوراق/٤٧٥.

٤٣٧) ينظر :شرح المفصل ٥/١١٥،وهمع الهوامغ ٣/٣٤٠.

٤٣٨) ينظر :همع الهوامع ٣/٣٤٠.

٤٣٩) ينظر :علل النحو /٤٧٥.

٤٤٠) شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة الموصلي /١٢٠٤.

٤٤١) ينظر :ارتشاف الضرب /٢٥٨.

٤٤٢) ينظر :السابق.

٤٤٣) همع الهوامع ٣/٤٢٨.

٤٤٤) الرجـــز لمعروف عبد الرحمن في : شرح :أبيات سيبويه ٢/٣٩٠،ولسان العـــرب (ثـــوب)، ولـــه أو لحميد بن ثور في :شرح التصريح ٢/٣٠١، ومجالس ثعلب ٤٣٩ ،والمنصف١/٢٨٤، ٣/٤٧.

٤٤٥) البيـــت مـــن بحر :الطويل .وهو :لعمر بن أبي ربيعة في :ديوانه /٩٦، وشرح شواهد الإيضاح /٥١٢،وشرح المضل ١٠/١١،وبلانسبة في :سر صناعة الإعراب ٢/٣٠٤.

٤٤٦) ينظر :شرح المفصل ١٠/١١.

٤٤٧) ينظر :شرح المفصل ١٠/١١-١٢، والمنع /٢٢٣.

أهم المصادر والمرجع بعد القرآن الكريم.

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب.**

لأبـــي حـــيان – تحقـــيق وشرح ودراسة :د. رجب عثمان محمد، مـــراجعة :د. رمضان عبد التواب –مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولي – ١٤١٨هـــ/١٩٩٨م.

- **أسرار العربية**

للأنـــباري – تحقـــيق :محمـــد بهجت البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق –الطبعة الأولي /١٩٥٧م.

-**إصلاح الخلل الواقع في الجمل**

لابـــن السيد البطليوسي– تحقيق :د .حمزة عبد الله النشرتي– الرياض ١٣٩٩هـــ/١٩٧٩م.

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**

لابـــن هشـــام – تحقـــيق وتعلـــق :عباس مصطفي الصالحي– المكتبة العربية –بيروت –الطبعة الأولي /١٩٨٦م.

- **الجني الداني في حروف المعاني**

للمـــرادي – تحقـــيق :فخر الدين قباوة ،ومحمد نبيل فاضل –دار الآفاق الجديد –بيروت –الطبعة الثانية /١٩٨٣م.

-**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.**

دار الفكر –الطبعة الأولي /١٤١٩هـــ/ ١٩٩٩م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**

للـــبغدادي – تحقـــيق وشـــرح :عـــبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي– القاهرة – الطبعة الثالثة /١٩٨٩م.

- **الدر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**
للشنقيطي -تحقيق وشرح :عبد العال سالم مكرم-دار البحوث العلمية - الكويت -الطبعة الأولي -١٩٨١م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**
للمالقي- تحقيق :أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- الطبعة الأولي -١٩٧٥.
- **شرح أبيات سيبويه**
للسيرافي-دار المأمون للتراث - دمشق وبيروت -بدون طبعة ١٩٧٩م.
- **شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك بحاشية الصبان**
دار الفكر -الطبعة الأولي /١٤١٩/١٩٩٩م.
- **شرح ألفية ابن معطي**
لابن جمعة الموصلي - تحقيق الدكتور :علي موسي الشوملي -مكتبة الخريجي - الطبعة الأولي /١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **شرح التسهيل**
لابن مالك - تحقيق :د. عبد الرحمن السيد،د. محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان -الطبعة الأولي /١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **شرح التصريح على التوضيح**
للشيخ خالد الأزهري - القاهرة - بدون طبعة - بدون تاريخ.
- **شرح جمل الزجاجي**
لابن عصفور - تحقيق - صاحب أبو جناح -العراق /١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**
شرح وتحقيق :د. عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - الطبعة الأولي /١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**

لابـــن بـــري – تقديـــم وتحقيق :عيد مصطفي درويش – مراجعة محمد مهدي علام – مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة – بدون طبعة /١٩٨٥م.

- **شرح المفصل**

لابن يعيش – بيروت – بدون طبعة – بدون تاريخ.

- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**

للسلســـيلي – تحقـــيق :د. الشـــريف عبد الله الحسيني – مكة المكرمة – ١٤٠٦هـــ/١٩٨٦.

- **علل النحو**

لأبـــي الحسن الوراق –تحقيق ودراسة :د. محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد –الرياض –الطبعة الأولي /١٤٢٠هـــ/١٩٩٩م.

- **غاية الأمل في شرح الجمل**

لابن بزيزة – تحقيق : محمد غالب عبد الرحمن – رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**

لابـــن أبـــي الربيع – تحقيق ودراسة : د.فيصل الحفيان – مكتبة الرشد الطبعة الأولي ١٤٢٢هـــ/٢٠٠١م.

- **كتاب سيبويه**

تحقـــيق : عـــبد السلام محمد هارون – الهيئة العامة المصرية للكتاب / ١٩٨٣م.

- **لسان العرب**

لابن منظور – دار صادر – بيروت –بدون طبعة – بدون تاريخ.

-**المساعد علي تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك**

تحقيق د. محمد كامل بركات – دار المدني /١٤٠٥هـــ/١٩٨٤م.

- **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب**
لابـن هشـام – حققه وخرج شواهد :د. مازن المبارك ،ومحمد على حمد الله – راجعـة :سعيد الأفغاني – دار الفكر –الطبعة الثانية – مصححة – بدون تاريخ .
- **المقرب**
لابـن عصـفور – تحقـيق : أحمـد عـبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري– بغداد /١٩٨٦م.
- **المنصف**
لابن جني – تحقيق الأستاذين :إبراهيم مصطفي ،وعبد الله أمين /١٩٥٤
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**
للسـيوطي – تحقـيق : أحمـد شـمس الدين – منشورات : محمد علي بيضـون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولي /١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.